نحو استراتيجية فعالّة للتنمية الاقتصادية في العراق

أ.م.د. علي عبد الهادي سالم
جامعة الانبار / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يعاني الاقتصاد العراقي من اشكاليات وتحديات واختلالات واسعة لاسباب داخلية واخرى خارجية فهو لايزال اقتصاد ريعي (احادي الجانب) على الرغم من توفر الموارد العديدة والمتنوعة والامكانيات المتاحة فيه ، لذا فان اعتماد استراتيجيات ملائمة وفعالة لحالة الاقتصاد العراقي وقطاعاته الاساسية مع توفر البيئة المناسبة لذلك من شأنه ان يؤدي الى تخفيف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد العراقي ويضمن تطوره مركزين على القطاعات الاقتصادية الاساسية التي فيها قدرات واعدة من شأنها تحقيق التطور والتنمية المستدامة اذا ما احسن استخدامها والعمل بها .

Abstract

Iraqi economy suffers from problems and challenges and imbalances and wide for reasons of internal and external is still yield economy (one-sided) despite the availability of many and varied resources and facilities available to it.

So the adoption of appropriate strategies and effective state of the Iraqi economy and its sectors with Basic provides the proper environment for that would lead to the easing of economic and social development of the Iraqi economy and ensure its development, focusing on the key economic sectors in which the capabilities and promising will achieve development and sustainable development if properly used and working out

1- المقدمة :

يعاني الاقتصاد العراقي من العديد من المشاكل والاختلالات الهيكلية والبنيوية والتي تعيق نموه وتطوره لاسباب واشكاليات عديدة في مقدمتها انه اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الاساس على النفط كمصدر للدخل من العملات الاجنبية اذ يشكل 95% من ايراداته العامة ، وبموجب ذلك تبنى الموازنة العامة للدولة وتوزع تخصيصاتها وباتالي فان التغيرات والصدمات الخارجية في السوق النفطية العالمية وتقلبات اسعار النفط تنعكس على هذه الايرادات ومن ثم على الموازنة وبرامج التنمية ، فضلاً عن اشكاليات الوضع الداخلي بجوانبه السياسية المتداخلة والشائكة والاقتصادية ونظامها غير الواضح قد انعكس على الوضع العام والاستقرار والامان ، فتعطلت التنمية وتدمرت البنى التحتية وتردي واقع القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية وارتفاع معدلات البطالة وتزايدها وهروب رؤوس الاموال والكفاءات ، فزادت جراء ذلك الاستيرادات لمختلف السلع والمنتجات الى ما نسبته (85-90 %) تستورد من الخارج وبسبب سياسة الاغراق في السوق المحلية قتلت الصناعة المحلية والانتاج الزراعي وغيرها ، وعدم قدرة السياسة المالية والنقدية (الاقتصادية)في الحفاظ على الاستقرار العام للاسعار والحد من البطالة يضاف اليها الديون والتعويضات على العراق والية التحول الى نظام السوق وعملية الخصخصة غير السليمة ، لذا فان ذلك وغيره يتطلب تبني استرايجية تنموية فعالة ومدروسه بشكل سليم وتطبيقها يتاتى وبحسب الاولويات لكي تحقق اهدافها التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

أ- اهمية البحث : ان ما تقدم ذكره يمثل ابرز النقاط والافكار التي تبين اهمية هذا البحث واختياره وتسليط الضوء عليه لضرورته القصوى للاقتصاد العراقي .

ب- مشكلة البحث : على الرغم من توفر الموارد العديدة والمتنوعة والامكانيات المتاحة في الاقتصاد العراقيالا انه يعاني من اشكاليات وتحديات واختلالات واسعة لاسباب داخلية واخرى خارجية الا انه لايزال اقتصاداً احادي الجانب (ريعي) الامر الذي يتطلب اعتماد تشكيله متنوعة من السيسات الاقتصادية والستراتيجيات القطاعية لتطوير هذا الاقتصاد .

ج- فرضية البحث :

يستند البحث الى فرضية مفادها ، ان اعتماد استراتيجيات ملائمة لحالة الاقتصاد العراقي وقطاعاته الاساسية ، مع توفير البيئة المناسبة لذلك من شأنه ان يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد العراقي ويضمن تطوره .

د- هدف البحث : يركز البحث على تحقيق هدفين اساسيين :

اولاً : تحديد اهم الاشكاليات والتحديات التي تعيق تطور وتنمية الاقتصاد العراقي وفق رؤية تحليلية واقعية وعلمية متجردة .

ثانياً : تقديم تصور لاستراتيجيات التنمية الفعالة والمطلوبة في الاقتصاد العراقي ، بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .

هـ- منهجية البحث : من اجل تاكيد فرضية البحث والوصول الى تحقيق اهدافه، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي واستنباط المعلومات والنتائج بموجب ذلك . لذا قسم البحث الى مبحثين رئيسيين : تناول المبحث الاول منه (الاقتصاد العراقي / الاشكالية والتحديات) .في حين تضمن المبحث الثاني (استراتيجية التنمية المطلوبة للاقتصاد العراقي) مركزين على ابرز واهم القطاعات الاقتصادية الاساسية والتي فيها قدرات واعدة من شأنها تحقيق هذا التطور . ثم اختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات بهذا الصدد . والله ولي التوفيق

1- الدستور والنظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية :

الدستور : هو وثيقة عقد اجتماعي تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتبين التزامات وواجبات وحقوق كل طرف ، ولايمكن لاي حياة ديمقراطية ان تستمر دون هذه الوثيقة (الدستور) وبالنظر لاهميتها ينبغي التوافق عليها وتهيئة الشروط اللازمة لها وهو القانون الاسمى والاعلى في العراق .

ان الحكم النهائي على اي نظام اجتماعي في الحاضر والمستقبل من خلال مقدار ما يقدمه للانسان من رعاية وما يكفله له من حقوق كما ان اي نظام اقتصادي لا يكون عادلاً اذا لم يحقق الحرية الاجتماعية التي تجسد كرامة الانسان وتوفر له كافة الشروط والوسائل لتطوره الفكري والحضاري واشباع حاجاته الاساسية .

فالنظام الراسمالي في فلسفته وقوانينه وتطبيقاته غير قادر على تامين الحرية الاجتماعية الكاملة للفرد لانه يرتكز على الحرية الفردية المستبدة والاستغلالية .

اما النظام الاشتراكي في تجارب تطبيقه لم يفلح في انضاج فكرة الحرية الفردية بل قيدها مع تحقيق الحرية الاجتماعية والتي هي الاخرى انعكست نتائجها سلبية في مسار التطبيق للتجربة في مجتمعاتها وبالتالي فشل هذا النظام في تحقيقه الحرية الاجتماعية الفاعلة .

وبموجب ما تقدم على النظام الاقتصادي في العراق الجديد ان ياخذ بالمزج العقلاني بين الحريتين الاجتماعية والسياسية والفردية واخرجها من دائرة التناقض وهي مهمة تاريخية وحاسمة ينبغي تجاوزها من خلال السياسة الاقتصادية وعبر بنود الدستور والقوانين اللازمة في الباب الاقتصادي منه .

ان من بين اهم الابواب او الفصول في الدستور هو الباب او الفصل الاقتصادي اذ لا شي يحدد سلوك الفرد وقوة انتمائه الوطني كالاقتصاد لذا فان تحديد فلسفة النظام الاقتصادي هي مسؤليةومهمة تاريخية ووطنية كبرى ، وان المدخل الى كل المواضيع الاقتصادية هو تحديد نوع العلاقة بين الدولة والاقتصاد والدور الذي تلعبه الدولة ومؤسساتها الرسمية المختلفة في ادارة وتوجيه الاقتصاد لان تحديد هذه العلاقة شكلت ولاتزال تشكل المعيار الفاصل بين المذاهب الاقتصادية الفكرية والتطبيقات الاقتصادية للنظم الاقتصادية .

ان السمة المميزة لاقتصاد اي دولة تتحدد بطبيعة القوانين السائدة التي يؤطرها ويحميها الدستور لا سيما القانون الاقتصادي السائد والذي تتمحور حوله بقية القوانين الاقتصادية .

لقد تضمن الدستور وعبر مواده من المادة (22) الى المادة (28) منه ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية فمثلاً ورد في المادة (25) منه " تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثماركامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته " (الدستور ، 2011)

ومن ملاحظة هذا النص يتضح انه لم يتم تحديد فلسفة النظام الاقتصادي ولا السياسة الاقتصادية وانما جاءوفق صياغة عامة وغير محددة التوجه ثم العبارات اللاحقة على الرغم من وضوحها الا ان الواقع الفعلي لم يتضمن تطبيقاً وتجسيداً لاي منها لحد الان ، ولهذا نقول ان المعالجة الحالية للقضايا الاقتصادية في الدستور الحالي ناقصة بسبب طبيعة ظرف العراق حين صياغة الدستور وكذلك لطبيعة الوضع السياسي غير المستقر والمتقاطع في احيان كثيرة ، ولذلك ندعو الى ماهو مطلوب فعلياً توضيح طبيعة النظام الاقتصادي وفلسفته والالية التي يسير عليها ورسم توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، واستكمال تشريع القوانين ذات العلاقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية اذا ما اردنا ان نطور الاقتصاد وفق استراتيجيات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية انطلاقاً من خيرات وثروات العراق المتنامية وكوادره وكفاءاته العلمية .

2- المشاكل السياسية وعدم الاستقرار وغياب التنمية الاقتصادية :

ان المشاكل السياسية وراء غياب التنمية الاقتصادية فبسبب تعدد الكتل والقوى السياسية سواء المنضوية في العملية السياسية او خارجها وعدم اتفاقها على برامج موحدة انعكس على عدم الاستقرار وبالتالي الى التقاطع والتضاد في الكثير من الاحيان مما عطل برامج التنمية في كل المجالات ، وبسبب الوضع السياسي وتعقده كان التعقيد ايضاً في عملية المحاصصة والتوافقات الوزارية بحيث عقدت الادارة للوزارات وحسب الولاءات السياسية والحزبية ، وحصيلة ذلك عدم وجود تنمية اقتصادية حقيقية وانما هناك ما يمكن تسميته تنمية العملية الاستهلاكية للمجتمع ، ان المشاكل السياسية وعدم الاستقرار قادت ايضاً الى انعدام الرؤى الاقتصادية الواضحة والخطط الاستراتيجية القادرة على حل كافة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتولد عن ذلك عدم وجود جهاز اداري يستطيع ادارة الاقتصاد ومؤسساته بكفاءة ومهنية في ظل تفشي حالة الفساد الاداري والمالي ، واللجوء الى الحلول الارتجالية الانية لبعض الحالات مما ادت الى نتائج سلبية على مجمل الاقتصاد العراقي هذا الاداء السلبي والمتردي للاقتصاد زاد من الاستيراد السلعي من الخارج

والاعتماد على الاسواق العالمية بدلاً ما تقوم الدولة بتغطية احتياجات الشعب من الانتاج المحلي ، فتعمقت التبعية الاقتصادية وزيادة التخصيصات الانفاقية .

لذا فان المشاكل السياسية المستمرة ولحد الان ادت الى وضع التنمية الاقتصادية في مراحل متأخرة فأذا ما استطاعت الكتل والكيانات من حل كافة المشاكل السياسية في البلد لاستطاعت الدولة من حل كافة القضايا والمشاكل المتعلقة بالجانب الاقتصادي وهذا يلزم جميع الاطراف ومن اجل مصلحة العراق وشعبه ان تتقارب لوضع حلول جذرية للمشاكل السياسية من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي وتطوره ومستقبله ، ويمكن القول انه قد حصل نمط جديد للتنمية في العراق وهو ما يسمى بالتنمية السياسية على مستوى الوزارات والمحافظات سواء من حيث التخصيصات او تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات وغيرها .

3- احادية القطاع النفطي ومشكلة الصناعة النفطية :

العراق واحداً من البلدان النفطية المهمة ، ويمثل ثاني اكبر احتياطي نفطي بالعالم فهو ياتي بالمرتبة الثانية بعد العربية السعودية في قائمة البلدان التي تحتوي على اكبر احتياطي مؤكد من النفط الخام ، وتجمع اغلب التقديرات في الوقت الراهن على ان حجم الاحتياطي العراقي المؤكد من النفط الخام يصل الى اكثر من (110) مليار برميل وهو ما يعادل (11 %) من اجمالي الاحتياطي العالمي عام 2003 ، في حين تشير تقديرات اخرى رقم اعلى من ذلك بكثير ربما يصل الى مايقارب (300-310) مليار برميل كاحتياطي غير مؤكد (تخمينات) وذلك لان التنقيب عن النفط قد توقفت منذ عام 1980 وان (50 %) من الحقول النفطية لم يجر تقويمها بعد ، ومنها مثلاً منطقة الصحراء الغربية في الانبار التي يعتقد انها تحتوي على (100) مليار برميل من الاحتياطي النفطي غير المستثمر مع حقول كاز وبدرجة نقاوة عالية جداً .

كما ان العراق لديه كمية كبيرة من الغاز الطبيعي تبلغ (115) ترليون قدم مكعب ، وبذلك فقد اتسم الاقتصاد العراقي باعتماده الكبير على القطاع النفطي والاعتماد الشديد على عوائد تصدير النفط الخام كمصدر تمويل سواء للتنمية الاقتصادية او الاجتماعية وبالتالي ترتب على هذه الاعتمادية والاحادية ان اية محاولة انفاق لاعادة البناء الاقتصادي ولانعاش النمو لابد ان ترتبط بالتطورات التي تحدث في القطاع النفطي ، والجدول ادناه يبين لنا انتاج وتصدير النفط وبعض المؤشرات النفطية الاخرى .

جدول (1) انتاج وتصدير النفط الخام العراقي ومؤشرات اخرى للمدة (2000- 2012)

السنوات المؤشر	2000	2003	2007	2008	2009	2010	2011	2012	نسبة التغير %
كمية النفط المنتج (مليون برميل)	2810	1500	1600	2777	2000	2160	5375	2870	--
كمية النفط المصدر (مليون برميل)	2039	1000	1640	1855	18555	1980	2165	2600	-0.8
قيمة النفط المصدر (مليون دولار)	-	-	40015	595390	41329	84000	88500	102000	26.3

كمية النفط المجهز للمصافي (مليون برميل)	-	-	121	1606	162	192	210	215	17.3
كمية النفط المجهز للكهرباء (مليون برميل)	-	-	18	16	25	23	32	36	-8,0

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية (2008 / 2009) جدول رقم (1 / 18)

ويتضح من الجدول (1) ان القطاع النفطي قد حقق نجاحات في زيادة معدلات الانتاج النفطي فقد ازدادت من 1500 مليون برميل يومياً عام 2003 الى (2) مليون برميل عام 2006 ثم ارتفع الى (2787) مليون برميل يومياً عام 2008 ، وهذا الامر ينعكس كذلك بالزيادة على الكميات المصدرة الى الخارج وهي الاساس في تحقيق العوائد والايرادات من النفط ، وعلى الرغم من هذه الزيادات عبر هذه السنوات الا انها لم تصل الى مستوى الانتاج في عقد الثمانينات من القرن الماضي ، اذ كان العراق ينتج خلال تلك المدة بحدود (3.5) مليون برميل يومياً ، كما ان المعدات والمكائن والاليات المتعلقة باستخراج النفط لم يجر عليها اي تحسين ، الامر الذي جعل تلك المعدات تصاب بحالة من التقادم (الربيعي ، 2010 : 4) انعكس على واقع الانتاج النفطي في العراق .

ان القطاع النفطي يحتل موقعاً بارزاً في الاقتصاد العراق ويؤدي دوراً رئيسياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية اذ تعتمد الانشطة الاقتصادية بفروعها المختلفة وبدرجة كبيرة واساسية على كميات الانتاج والتصدير من النفط الخام اذ يعد المصدر الاول والرئيس للموارد المالية في العراق من العملات الاجنبية ، وبالتالي تكمن اهمية الستراتيجية في مساهمته الفاعلة في بناء القاعدة التنموية في العراق فضلاً عن كونه اهم مصدر لامدادات الطاقة والمواد الاولية للاستهلاك المحلي ، وهذا القطاع لم يبق بعيداً عن التحديات التي واجهها الاقتصاد العراقي ويمكن ان نشير في هذا الصدد الى اهم المشكلات او التحديات التي تواجه الصناعة النفطية في العراق وكما يلي : (الربيعي ، 2010 : 5)

أ-غياب استراتيجية تنظيمية موحدة تجمع الخطوات والقرارات المتخذة لتنمية هذه الصناعة في اطر زمنية وكمية وتسويقية محددة .

ب- غياب التشابك الانتاجي بين انشطة الصناعة النفطية من ناحية مع باقي فروع الصناعة التحويلية من ناحية اخرى .

ج- افتقار ادارات الصناعة النفطية الى التدريب الفني والتقني والاداري بشكل يعزز قدراته او يرفده بقدرات ومهارات جديدة .

د- تشتت وتبعثر مواقع الصناعات النفطية الحالية وافتقارها الى الحماية الامنية المؤهلة واللازمة لادارة العمل هناك .

هـ- تسرب الكثير من الخبرات الفنية والمتقدمة التي كانت تعمل في القطاع النفطي الى قطاعات لا صلة لها او الى خارج العراق .

و- ضعف وتبعثر تمويل تنمية قطاع الصناعات وشيوع حالات الفساد الاداري والمالي .

ز – الحاجة المتنامية الى المعدات اللازمة لضمان الاستمرار والتطوير لان الاجهزة السابقة باتت متقادمةاو متعطلة وغير كفوءة تقنياً .

اما المتطلبات اللازمة لتطوير الصناعات النفطية في العراق يمكن القول انه من اولويات السياسة النفطية في العراق هو اعادة اعمار وتاهيل الحقول والمنشآت النفطية وتطوير حقول جديدة واستكمال برامج الاستكشافات والتنقيب عن النفط واستغلال الغاز الطبيعي في اوسع القطاعات الاقتصادية وبناء معامل تكرير جديدة للاستهلاك المحلي والتصدير وتدريب وتاهيل ملاك نفطي جديد وتشجيع القطاع الخاص المحلي والتاكيد على اهمية تشريع قانون نفطي واضح وشامل ياخذ بعين الاعتبار امكانيات العراق الهيدروكربونية الكبيرة وحالة الدمار والاهمال التي لحقت بتلك الصناعة وشحة الموارد المالية وضرورة الاستعانة بالكفاءات العراقية داخل وخارج العراق ومن اهم المتطلبات لتطوير الصناعات النفطية الاتي :

- تحتاج القطاعات النفطية الى تدريب عالي الجودة لضمان تنمية مهارات القوى العاملة والادارات في المجال الاداري والفني .
- يحتاج تطوير الصناعات النفطية الى وجود مناخ امن يمكن ان تجري فيه العمليات بشكل طبيعي او شبه مستقرة وهذا ما لا تحظى به فرص تطوير الصناعات النفطية لحد الان في العراق .
- يحتاج تطوير الصناعات النفطية الى ضرورة وجود منهج يحدد بوضوح موقف الحكومة من خصخصة القطاع النفطي على ان يعمل هذا المنهج على الفصل بين عملية خصخصة القطاع الاستخراجي وخصخصة قطاع المنتجات النفطية التابع له من حيث التصنيف الصناعي لقطاع الصناعة التحويلية بحيث تشمل عملية الخصخصة جميع مجالات الصناعة النفطية فيما عدا قطاع استكشاف النفط وانتاجه ، اما الخدمات الملحقة بعملية انتاج النفط الخام كعمليات الحفر والتنقيب وانشاء المصافي ومد خطوط الانابيب والتسويق وشبكات التوزيع والتسويق والتكرير والخدمات الاخرى ، فيمكن ان تخصخص كلياً او جزئياً ، لاسيما وان العراق في ظرفه ووضعه الراهن يحتاج الى صناعة نفطية نشطة تتميز بيئة تنافسية لديها قدرة النمو التقنية السريعة وتستطيع ان تستجيب سريعاً للظروف المتغيرة في الداخل او على المستوى الخارجي ، الا ان عدم وضوح المنهج بهذا الشأن جعل آليات ووسائل الاستثمار في القطاع النفطي غائبة لحد الان .
- تارجح القرار الاقتصادي وعدم وجود جهة مرجعية واضحة يمكنها اتخاذ القرار المناسب من غموض المشهد السياسي وتداخلاته وتعاقب مجموعة من الحكومات غير المستقرة زمنياً ولا تمتلك الصلاحيات الكافية لاتخاذ قرارات طويلة الاجل .
- غياب المناخ الاستثماري الملائم لدخول الاستثمار الاجنبي او العربي بشكل مكثف الى الصناعة العراقية عموماً والنفطية بشكل خاص .
- غياب الاستثمار المحلي المرموق ، وتدني الامكانيات التمويلية للبنوك والمؤسسات المحلية .
- ان ظروف عدم الاستقرار الامني والسياسي وعدم وضوح الامور الدستورية والقانونية بشأن مفاوضات الاستكشاف والانتاج مع شركات النفط الدولية جعل الجهات الرسمية تحجم لحد الان عن اتخاذ اي قرار طويل الاجل بشان الصناعات النفطية .

5– تحديات السياسة النقدية:

تعد السياسة النقدية جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية الكلية اذ تؤدي دوراً مهماً وفاعلاً في تنظيم عرض النقد والتحكم بالسيولة النقدية والائتمان ، لذلك تستطيع السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي من تحقيق اهداف حيوية ومحددة وفق اولويات تقررها طبيعة وحالة الاقتصاد وما يعانيه من مشاكل وتحديات اقتصادية ، فقد تستخدم السلطات النقدية اهداف وسيطة كعرض النقد واسعار الفائدة للوصول الى تحقيق اهداف نهائية تصبو اليه كاستقرار الاسعار والحد من التضخم والذي يعد من ابرز الاهداف التي تسعى اليها كافة الاقتصادات في العالم نظراً لاثاره السلبية العديدة والتي تنعكس على الاقتصاد والنمو الاقتصادي (الصادق ، 2006 : 42) .

لقد اتسمت السياسة النقدية بموجب قانون البنك المركزي الجديد والاسباب والعوامل لتي وردت في اعلاه بمسار نقدي جديد لتحقيق الاهداف وقد حققت نجاحات نسبية في بعضها ولكن يتبقى الهدف الرئيس للسياسة النقدية الراهنة هو الحد من التضخم الجامح والذي يلقي بضلال على الاقتصاد عموماً وبالنتيجة على دخل الفرد بشكل خاص وكذلك رسم سياسات نقدية هادفة تصب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والرفاهية والاجتماعية .

أ- التضخم : شهد الاقتصاد العراقي موجات التضخم منذ عقد السبعينات بعد ثورة اسعار النفط والبدء بتطبيق خطط التنمية لاخمسية مع زيادة معدلات الاصدار النقدي وزيادة الرواتب ثم تفاقمت في عقد الثمانينات (عقد الحرب العراقية الايرانية) وتعمقت اكثر في عقد التسعينيات عقد الحصار الاقتصادي والعلمي ، وتوقفت الصادرات النفطية وتجميد الارصدة العراقي ، وتبين مؤشرات البنك المركزي العراقي ان نسب التضخم في عقد السبيعنات بلغت معدل(500 %) ولهذا فان ابرز التحديات امام السياسة النقدية الجديدة هو (مكافحة التضخم والاستقرار المالي) ان التركيز على التضخم باعتباره الهدف الاساس للبنك المركزي في الاقتصاد العراقي من اجل الوصول الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على الرغم من ان هناك اعباء وتكاليف يتحملها البنك المركزي العراقي لتحقيق هذا الهدف ، اذ ان خفض التضخم بنسبة (20 %) سنوياً يضيف قوة شرائية تقدر بحوالي (21) ترليون دينار للاقتصاد العراقي كمنافع ، وان تكلفة العمليات النقدية التي يتحملها البنك المركزي بلغت (2) ترليون دينار وهذا يعني ان كل دينار كلفه يحقق(10) دينار منفعة بفعل مضاعف عمليات السياسة النقدية ويعتمد حسن الاختيار على المثبت الاسمي (اشارة سعر الصرف) او (اشارة سعر الفائدة) وحمايته للاقتصاد الحقيقي من الصدمات . (**صالح ، 2007 :16**)

ويمكن الاعتماد على الرقم القياسي لاسعار المستهلك كمؤشر للتعبير عن التغيير في المستوى العام للاسعار كما يمكن استعماله كمخفض للوصول الى الاسعار الثابتة لبعض المؤشرات الاقتصادية المهمة ، مثل مستوى الرفاهية للفرد ، المستوى المعاشي للفرد وغيرها .

والجدول (2) يبين نسب التضخم والرقم القياسي للاسعار للمدة قبل 2003 وما بعدها

جدول (2) نسب التضخم والرقم القياسي للاسعار للمدة قبل 2003 وما بعدها(النسبة %)

1990-1995	1995-2003	2003 %	2004 %	2005 %	2006 %	2007 %	2008 %	2009 %	2010 %
129.4	55.9	32.9	26.9	36.9	53.3	30.8	32.4	30.2	31.4

المصدر : د. ثريا الخزرجي : تقييم اداء السياسة النقدية في العراق والحد من التضخم ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد ، العدد 45 ، كانون1 ، 2007 .

- وزارة التخطيط : الجهاز المركزي للاحصاء مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2007 – 2010 تشرين الثاني 2011 جدول 1 ص 10

يتبين من المؤشرات الواردة في الجدول اعلاه ان السياسة النقدية الحالية قد نجحت في تخفيض حدة التضخم واستمر هذا المستوى متقارباً بحدود 30% في السنوات اللاحقة من عام 2007 ولغاية عام 2010 لكنه استمر بالارتفاع وبنسبة تغير 2.5 % للسنتين الاخيرتين وهذا يعطي مؤشراً مؤشراً جيداً على مدى فاعلية السياسة النقدية والاجراءات المتبعة من قبل السلطات النقدية بهذا المجال .

ب- عرض النقد واسعار الفائدة :

لقد تزايد عرض النقد منذ عقد الثمانينات بسبب تمويل العجز المالي للدولة والانفاق العسكري والمدني المتزايد واعتماد ما يسمى بسياسة (النقد الرخيص) ثم بلغ عرض النقد (24 .7) مليار دينار عام 1991 ، ارتفع ليصل الى 3 ترليون دينار 2003 وبعد توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة عام 1996 اثر ذلك بشكل ايجابي في انخفاض عرض النقد فقد انخفض معدل النمو السنوي الى 19.2 %

واصبح الهدف السلطة النقدية هو استقرار معدل نمو عرض النقد وخفض السيولة لتحقيق هدف كبح التضخم والسيطرة عليه ، والجدول 3 يبين لنا تطور عرض النقد ومعدل نمو عرض النقد وصافي العملة في التداول ونسبتها الى عرض النقد ولسنوات مختارة قبل 2003 ، ولغاية 2010 .

جدول (3)

تطور عرض النقد ومعدل نموه لسنوات مختارة وللمدة (2003- 2010) (مليون دولار)

السنة	عرض النقد 1	صافي العملة في التداول (2) %	معدل نمو عرض النقد (3)	صافي العملة / عرض النقد%
1990	15359.7	51.6	13412.1	87.3
2000	1728006	16.5	1474321	85.3
2003	5774000	91.6	4630000	80.2
2004	10149000	75.8	7163000	70.6
2005	1399000	12.3	9113000	79.9
2006	1540000	35.6	10968000	70.9
2007	21721000	40.5	14232000	65.5
2008	21893390	28.5	-	-
2009	24174773	37.3	-	-
2010	27507328	51.7	-	-

المصدر : 1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للابحاث ، نشرات سنوية مختلفة .

2- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق ، للمدة 2007 – 2010 تشرين الثاني 2011 جدول 2 ص11

ج- سعر الصرف :

لقد اعتمدت السياسة النقدية الجديدة بعد عام 2003 ولا سيما بعد صدور قانون البنك المركزي الجديد واعتماده ادوات واساليب جديدة واكثر فاعلية ، فقد تركزت جهود السلطة النقدية على ايجاد سعر صرف توازني للدينار العراقي مقابل الدولار واقرب الى السعر الحقيقي ، ومع تطور ايرادات النفط ، فان سعر الصرف اصبح تحت السيطرة من قبل البنك المركزي في السنوات الاخيرة على الرغم من حالة الزيادات النسبية فيه ، والمطلوب هو ان تصل الى السعر وهو ان الدولار يساوي الف دينار كخطوة اولى لتعزيز الثقة بالعملة الوطنية ولتقليل عملية الدولرة في الاقتصاد العراقي وهي منتشرة ومعتمدة في اغلب التعاملات وفي الازمات بشكل خاص وبالتالي لتأثيره على النشاط الاقتصادي والجدول 4يبين تطور اسعار الصرف للدينار العراقي لسنوات مختلفة وللمدة (2003 – 2011)

جدول (4) تطور اسعار الصرف للدينار العراقي لسنوات محتارة وللمدة (2003 – 2011)

السنة	سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي	معدل النمو السنوي %
1995	1174	265.7
2000	1935	2.1
2003	1936	1.0
2004	1453	24.9
2005	1472	1.3
2006	1475	0.2
2007	1267	8.6
2008	1224	9.6
2009	1186	9.8
2010	1186	9.8
2011	1212	1.02

المصدر :البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للابحاث ، نشرات سنوية مختلفة ،

- **استخرجت المعدلات من قبل الباحث .**

وكحصيلة لما تم ذكره فان السياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي عبر ادواته النقدية هي سياسة انكماشية في حين ان الاقتصاد العراقي يمر بحالة التضخم الركودي ، لذا فان ارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى زيادة نسب الادخار ويعد معوقاً للستثمار في كافة مجالاته الامر الذي يتطلب اصلاً اتباع سياسة نقدية توسعية محسوبة عبر تخفيض اسعار الفائدة والانفتاح في تشجيع الاستثمار المحلي وزيادة القروض والسلف للقطاعات الاقتصادية والخدمية في الاقتصاد العراقي ، اما فيما يتعلق بسعر صرف الدينار العراقي في السوق المحلية الذي يعده البنك المركزي المؤشر الاساس الذي يكشف اداء الاقتصاد وتقييم اداء السياسة النقدية ، ان وفرت الاحتياطيات النقدية بالعملة الاجنبية التي تراكمت لدى البنك المركزي والمتاتية من عوائد تصدير النفط العراقي والتي بدأت بالتزايد من حيث الكمية وكذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية ، هي العامل الاساسي في هذا التثبيت المؤقت عند حدود معينة .

كذلك يمكن القول ان السياسة النقدية قد فشلت لحد الان في تحقيق الاستقرار السعري الذي هو الهدف المباشر للسياسة النقدية والمالية والهدف العام للسياسة الاقتصادية وما يمثله السعر من دور رئيس في النمو الاقتصادي وهنا

اعطى المخطط الاقتصادي وزناً للسياسة النقدية وادواتها سعر الصرف والفائدة والادخار والاستثمار واعتبارهما الاداة الرئيسية للحد من التضخم .

ثم ان عملية ربط الدينار العراقي بالدولار الامريكي تندرج ضمن السياسة النقدية الجديدة التي اتبعت بعد عام 2003 بعد ان وصلت قيمة الدينار العراقي الى ادنى مستوياتها ، وبعد ان تم التأكيد ان حجم الكتلة النقدية في التداول قد قاربت 5 ترليون دينار من دون اسناد مناسب للرصيد من العملات الاجنبية والذهب ، وهنا ايضاً لا يمكن الاطمئنان الى الاستقرار الاقتصادي بدلالة استقرار صرف الدينار مقابل الدولار وفي فترة ما ذلك ان الفروق الواسعة بين اقتصاد دولة الدولار واقتصاد دولة الدينار لان كلاً من العملتين يستمد قوته على الامد المتوسط من قوة وحجم اقتصاده وعوامل اخرى لا مجال لذكرها لان ، بعكس ما تعتقده السياسة النقدية العراقية من تغير سعر لفائدة او وضع هدف مسبق لخفض السعر (40%)خلال عام 2007 باعلان وعد ذو بعد رسمي سياسي وليس اقتصادي بتحسين القوة الشرائية للدينار العراقي بزيادة قيمته مقابل الدولار لكن لم تتم دراسة اثره على الاقتصاد العراقي من ناحية ان جميع الايرادات ستنقص بحجم الزيادة الموعودة من قيمة الدينار مقابل الدولار (ردام ، 2009 : 4) كذلك فان توقف وضعف القطاعات المنتجة في الصناعة والزراعة يدفع الاقتصاد العراقي بقوة نحو هاوية الاستمرار على سد احتياجاته في الاستهلاك العام والخاص عن طريق الاستيراد بالدولار الامريكي الذي تم شراءه في اسواق المال العراقية مما يهيأ ظرفاً مناسباً للمضاربة في سوق البورصة للدينار امام العملات الاجنبية مما يؤدي الى بقاء سعر صرف الدينارالعراقي متذبذباً امام الدولار الامريكي اي رفع قيمة العملة الوطنية (الدينار) عن طريق الدعم النقدي فقط مما تؤدي بدورها الى رفع كلفة المنتجات من الصناعة الوطنية النامية على مصادر او مواد اولية مستوردة (غير طبيعية) وعدم قدرتها على منافسة السلع والبضائع المستوردة ، وهي في حالة الاغراق للسوق المحلية حتى بالسلع والخدمات

اذن هذه السياسة ستؤدي الى زيادة الاستيرادات واذا ما علمنا ان نسبة اعتماد الاقتصاد العراقي في سد احتياجاته الخاصة والعامة يتجاوز (90%) ندرك عندئذ اثر السياسة النقدية والمالية على الاستيرادات من السلع الاجنبية في تكريس خطر النشوة والخلل في هيكل الاقتصاد العراقي وتعميق اختلالاته الهيكلية والبنيوية .

5- اشكالية وتحديات السياسة المالية (الموازنة العامة)

تعمل السياسة المالية في العراق وفق سياسة الانفاق الاستهلاكي الحكومي الذي يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محلياً وازدهار القطاعات الانتاجية المحلية ، الا ان هذا التوجه النظري قد ينطبق على اقتصاديات الدول التي بلغت تطوراً معيناً وتمتلك القواعد الانتاجية الفاعلة ونمطاً اقتصادياً واضح المعالم والذي لاينطبق بدوره على حالة الاقتصاد العراقي في الوضع الراهن المتميز اصلاً بضعف القاعدة الانتاجية وتعطلها في مجالي الصناعة والزراعة فضلاً عن تدهور البنية التحتية اللازمة لمساندة القطاعات الانتاجية الفاعلة ، الامر الذي ادى الى تفاقم الطلب مما دفع الى التوسع في الاستيراد وهذا ما حصل في الاقتصاد العراقي الذي تحول بدوره الى ضاغط باتجاه سلبي على الانتاج المحلي المتدهور اصلاً ليزيده عمقاً واتساعاً (زيد الغركان غطة) .

ثم ان السياسة المالية في العراق بعد عام 2003 اعتمدت على موارد النفط وعوائده السنوية بشكل اساسي وكلي لتمويل الميزانية وتغطية النفقات المطلوبة بدلاً من البحث عن موارد اخرى تعزز خزينة الدولة وماليتها ، مثل الضرائب وتفعيل دور الضريبة على الاقتصاد الوطني بحدود ونسب مقبولة ، او التفكير في ايجاد واتخاذ اجراءات عملية لتوظيف جزء من عوائد النفط في تنمية القطاعات الانتاجية الفاعلة في الاقتصاد الوطني ، وبعكس ذلك فقد اتبعت سياسة توسعية

(غير نوعية) بتغليب واعطاء النسبة الاكبر للنفقات التشغيلية على حساب حصة النفقات الاستثمارية في اعداد وتصميم موازناتها السنوية طيلة المدة والجدول 4 يبين هذه النفقات ونسبتها من الاجمالي للمدة (2003– 2011)

جدول 5 الموازنة العامة ونسبة النفقات التشغيلية والاستثمارية للمدة (2003 – 2011)

السنة	تخصيصات الميزانية (مليار دولار)	ترليون دينار	نسبة النفقات التشغيلية %	نسبة النفقات الاستثمارية %	نسبة التغير السنوي %
2003	6,1	11809	100	–	–
2004	13	18889	100	–	2.13
2005	25	36800	88	12	1.90
2006	34	49980	79	21	1.36
2007	41	54592	78	22	1.20
2008	80	84252	72	28	1.95
2009	63,3	121282	80	28	0.79 –
2010	71,29	842647	79	26	1.12
2011	78,000	9219600	80	28	1.09
2012	97,500	117000	68	31	1.24

المصدر : 1– وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، دائرة الحسابات القومية ، للسنوات 2003–2010

2– وزارة المالية – دائرة الموازنة تقديرات اولية للموازنة السنوية لعام 2012 المنشورة ، جريدة الصباح ، العدد 2411 لسنة 2011 كانون الاول 13 / 12 / 2011 ص3 .

3– النسب من احتساب الباحث .

من الجدول (5) يتضح ان تخصيصات الموازنة في حالة تزايد كبير ، فقد ارتفع معدل الزيادة المركبة للمدة 2005 ولغاية 2012 الى(3.9%)اي انها قد تضاعفت الى حوالي اربعة مرات الا قليلاً . الا ان نسبة تخصيصات هذه الموازنة ولكل السنوات فالنفقات التشغيلية قد اخذت النسبة الاكبر منها وبمتوسط معدل بلغ(82.4%) للمدة من(2003 – 2012) في حين ان نسبة التخصيصات الاستثمارية منخفضة بالمقارنة مع النفقات التشغيلية وبلغ متوسط معدل التغير الكلي(24.5%) للمدة نفسها اي انها تشكل ربع تخصيصات الموازنات كمعدل تقريباً .

ان ضعف الكفاءة والخبرة في رسم السياسة المالية قد اسهمت في تعميق الازمة الاقتصادية وجعلت الخطط مشوهة وسلبية وذات دوافع غير اقتصادية بسبب التاثير السياسي او القرار السياسي وعدم الاعتماد على راي وكفاءة الخبراء الاقتصاديين في ذلك ، ثم ان من يشغل المناصب في وزارة المالية وحتى الوزارات الاقتصادية الاخرى ، هم من غير ذوي الخبرة والاختصاص ، والا كيف نفسر ان الموازنة المالية التخطيطية لعام 2009 قد تم تخمين ايراداتها النفطية الممولة لتلك الموازنة اعتماداً على سعر تصدير بـ (70) دولار للبرميل النفطي والذي انخفض سعره مع بداية تنفيذ الخطة السنوية الى حدود (45) دولار / برميل، مع ان اي اقتصادي متابع او متخصص يعرف ان ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية وبلوغه اكثر من 160 دولار / برميل هو سعر غير واقعي اصلاً ومنفوخ او مبالغ فيه لاسباب سياسية او لحدث مفاجئ او طارئ وهو خارج سياق السعر الحقيقي لسوق النفط الدولية ، وهذه الحالة من ضعف الخبرة والكفاءة

المالية والادارية لا تقتصر على الجانب التخطيطي بل تشمل كذلك الجانب التنفيذي لتلك الخطط الذي تميز خلال السنوات المنصرمة بنسب تنفيذ متدنية في الخطط الاستثمارية هذا نتيجة للتلكؤ في البرامج الاستثمارية وضعف التنفيذ وغياب الكفاءات الوطنية والحريصة والمخلصة كما ان تاخر اطلاق التخصيصات المالية ووصولها الى حسابات الوزارات والمحافظات الى ما بعد الشهر الرابع او الخامس من كل سنةقد اسهم بتدني وضعف مستوى التنفيذ ايضاً كما ان الموازنة الاخيرة لعام 2012 والبالغة(102) مليار دولار وهي بحالة عجز (14) مليار دولار ويسد هذا العجز بالاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اي ان اجمالي النفقات التشغيلية والاستثمارية يبلغ (117) مليار دولار وبذلك تحمل هذه الموازنة في طياتها اشكالية اللاتوازن في كل جوانبها وضعف التخصيصات الخاصة بالمحافظات وتمركزها في لمركز (بغداد) وعدم وجود حسابات ختامية مرفقة مع الموازنة لمعرفة الصرف الفعلي لها ، وهذه الخاصية لعموم الموازنات العامة للسنوات من 2007 الى 2011 والان تبحث اللجنة المالية في البرلمان (المجلس الوطني) عن مصير الفوائض المالية من ايرادات النفط منذ عام 2003 الى عام 2010 وهذا الفائض هو (11) ترليون دينار في كل سنة ، اي ان اجمالي المبلغ يكون(44) ترليون دينار للاعوام السابقة ، فقد وردت هذه المعلومات من صندوق النقد الدولي ، وهي مبالغ مجهولة المصير لحد الان وتمت مطالبة وزير المالية عن مصيرها واوجه صرفها وانفاقها وبكتاب رسمي وكذلك بكشوفات ميزانيات السنوات السابقة كذلك بصدد موازنة عام 2012 وحالة العجز فيها نشير الى ثلاث قضايا اساسية وهي : (صالح ، 2011 : 2)

أ- ان الموازنة لم تنفذ لحد الان ورأينا رقم عجز غريب جداً يقدر بـ (14) مليار دولار ، وهذا العجز في التخصيص سيؤثر على المخطط من المشاريع والسياسات العامة مما يجعل الاداء للوصول الى الهدف عاجز عن التوصيل الى الرغبات المقبولة للمواطن الذي سيحصل على الخدمة . لكن بالمقابل ان تنفيذ الموازنة لم يحصل بعد وبالتالي لا نعلم كيف هي ادارة المشاريع والذي قد يكون المشكلة في الاداء التنفيذي الذي يفتقد الى الادارة الرشيدة مما يجعل التخبط في ادارة الميزانية المخصصة من بنود الموازنة تعاني من الاختلال بعد استلام دفعات التخصيص المالي ، اي المشكلة بالجهات التنفيذية التي تعاني من التخبط في ادارة وتنفيذ المشروع وهذا ما يجعلنا ان نستقرأ الموازنة العامة للدولة ، ونضع رؤية للكيفية او الرقم الحقيقي ، ونقول ان (57%-65 %) هو واقع التنفيذ لاضخم واكبر مشروع نفذ في الموازنة ليس الا ، أي ان الهدف المراد الوصول اليه لا يتعدى دائرة هذا الرقم الافتراضي الذي تؤشره الدراسات الستراتيجية المتخصصة بمتابعة الاداء التنفيذي للموازنة المالية للدولة العراقية ما بعد عام 2003 ، وصحيح ان الكوابح تختلف من سنة مالية الى اخرى لكن جوهرها هو الاداء التنفيذي واشكالية حساب الكلفة وبناء التخطيط الخاص بالمشاريع .

ب- ان الامتثال لرؤى صندوق النقد الدولي في تصحيح الموازنة المالية للدولة نعم قد يكون فيه فائدة من انك تحدد استشرافياً عجز الموازنة الافتراضي للسنة المالية ، لكن من الرؤية العملية والتي اشرنا اليها سابقاً وفضلاً عن اسلوب اعداد الموازنة يقوم على العجز الوقائي عبر امثلية المثبت الديناميكي بوصف ان الموازنة ريعية وتعتمد على النفط بواقع (83- 92 %) وهذا ما يجعل هامش السعر التخميني لبرميل النفط هو المعزز او المثبت الديناميكي ومن هنا نجد ان الموازنة التكميلية نتيجة التخطيط لادارة العجز المحتمل ستصحح بصورة تلقائية ودون تدخل حكومي في التلاعب بالارقام بل الارقام هي التي ستتغير دالتها داخل الدالة الاساسية للموازنة المالية للسنة المالية ، وهذا ما يجعل عجز الموازنة لا وجود له ، اذن من اين يأتي العجز ؟

ج- لماذا يقترض العراق من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبلغ العجز (14) مليار دولار في حين اننا تحدثنا واوضحنا الالية التصحيح التلقائي وعن فلسفة بناء الموازنة المعتمدة على العجز الوقائي عبر امثلية المثبت الديناميكي لان الموازنة ريعية كما قلنا ، لذا فأن الحديث عن العجز يرتبط فقط بالرقم المخمن لسعر برميل النفط والذي لا نسجل اعتراضاً اعتراضاً عليه خلال الفصل الاول والثاني من عام 2012 .

ومن خلال ما تقدم يمكن ان نرصد ونحدد مجموعة من التحديات والاشكاليات التي تواجه السياسة المالية (الموازنة العامة) في العراق ومنها :

أ- حجم الموازنة في العراق قد يعده البعض تحدياً ولكن في الحقيقة فان التحدي الحقيقي يتجسد في مديات القدرة على ادارة هذا الحجم وتوجيهه بمسار سليم بعيداً عن قنوات الفساد المالي والاداري يعد التحدي الاكبر امام السياسة المالية في العراق .

ب- نوع الموازنة اذ ان العراق يسعى جاهداً اليوم للتحول نحو اقتصاد السوق لكنه لازال يواجه مشكلة اختيار نوع الموازنة المطبقة والتي تخلو من رؤية استراتيجية وعدم قدرتها على انتقاء اولويات الاهداف .

ج- ضغوط انفاقية كبيرة من الصعب ترشيدها ، لماذا ؟ لان هذه الظروف املتها ظروف العراق السابقة وجسدتها ظروف العراق الجديدة المدعومة بقرارات وسياسات من شأنها ترحيل اعباء وكلف السياسة المالية والتي تدار من قبل السياسة النقدية بادارتها والمتشددة لا سيما (الضغوط التضخمية) .

د- حدة الاختلال في بنية الانفاق ، اذ ان النفقات العامة تميل لان تكون تشغيلية اكثر من كونها نفقات استثمارية وهذا ولد زيادات متتالية في الطلب الكلي الفعال ، وعطل التنمية الاقتصادية ومشاريعها وبالتالي عمق من حدة الاختلال في المكون السلعي لصالح السلع المستوردة على حساب السلع المحلية ، اذ بلغت النفقات العامة مثلاً لعام 2010 مبلغاً مقداره (84 .43) ترليون دينار اي ما يعادل 7.129 مليار دولار .

هـ - عجز الموازنة العامة عن حل مشكلة تعمقت بعد عام 2003 الا وهي مشكلة البطالة ، لماذا لان النفقات الاستثمارية لا تشكل سوى(15 %) من اجمالي الانفاق العام وبالتالي فان هذا الانفاق لم يكن معززاً لتوليد وظائف جديدة اذ عبئت هذه النفقات لتغطية متطلبات عقود الاستيرادات فانعكست سلبياً على تراكم راس المال الثابت

و- ان الدعم الحكومي بصورته الحالية يساهم في تعميق حدة الاختلال في النفقات العامة بشكل عام والنفقات التشغيلية بشكل خاص ويشوه الاسعار مما اثقل الموازنة بنفقات غير انتاجية وزاد من حدة الهدر في الموارد المالية والسبب في هذا كله اتساع ما يسمى بقاعدة (الركوب المجاني)

ز- الاعتماد على الايرادات النفطية كمصدر يكاد يكون وحيداً في تمويل مشاريع التنمية وهذا يعد بحد ذاته تحدياً اساسياً امام السياسة المالية في العراق بوجه خاص وامام السياسة الاقتصادية بشكل عام .

ح- اعتماد الموازنة على مثبت ديناميكي احادي الجانب او ما يسمى (سعر تحوطي نفطي) توجه بموجبه النفقات العامة على اساس احتمالية تقلب اسعار النفط وهذا يعد مؤشراً لفشل بناء الموازنة الحقيقية لانها تعتمد على سعر صحيح ومعبر عن الواقع الاقتصادي .

ط- خلل في بنية الايرادات العامة غير النفطية وهذا يفسر لنا عدم فعالية السياسة الضريبة وافراغها من محتواها الاقتصادي والاجتماعي ويفسر لنا مدى ضعف القطاع الخاص في ترجمة اهداف الموازنة العامة ، وكذلك يفسر لنا مدى

حدة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع ، اذ شكلت الايرادات النفطية نسبة (90,7)من مجموع الايرادات للموازنة العامة ، في حين شكلت الايرادات الاخرى نسبة (9,02 %) .

ي- الدين العام الداخلي لايشكل سوى(1%) او اقل من اجمالي ايرادات موازنة عام 2008 بدلالة انخفاض مستوى الاقتراض الحكومي ، والاعتماد على ايرادات النفط مما يعكس عدم فاعلية الدين العام الداخلي ، هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الدين العام الخارجي فرض التزامات حكومية خارجية في اطار وثيقة العهد الدولي وبرامج التصحيح لصندوق النقد الدولي مما ادى الى توجيه برامج اعادة الاعمار بشكل مشوه وخلق صعوبات امام امكانية تحول الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق باقل الكلف وهذا ادى بدوره الى تعميق التشوهات في بنية النفقات الاستثمارية نفسها .

اذن هذه التحديات والاشكاليات عملت على تخفيض فاعلية السياسة المالية لذا علينا العمل معاً في المرحلة الحالية والمقبلة على رفع مستوى الفعالية لكي تمارس السياسة المالية دورها بكفاءة اكثر وبما يخدم الاقتصاد العراقي وتطوره والجدول (6) يوضح التخصيصات الاستثمارية حسب القطاعات للمدة (2006 / 2009 – 2010) .

ويتبين لنا من المؤشرات الواردة في الجدول (6) الاتي :

- ان حجم التخصيصات الاستثمارية قد ارتفع عام 2006 وحصلت القطاعات الانتاجية على ما نسبته(63.1 %) من التخصيصات الاستثمارية الا انها بدأت بالانخفاض التدريجي بالسنوات اللاحقة منذ عام 2008 .
- حصل القطاع الصناعي (الاستخراجي والتحويلي والكهرباء) على الموقع الاول من مجموع التخصيصات الاستثمارية خلال المدة (2006-2009) ويعود السبب الى اعتماد الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من القطاع الاستخراجي مما عزز من قدرة هذا القطاع على زيادة الانتاج ومن ثم تعزيز موارد العراق من العملات الاجنبية .
- احتلت تخصيصات تنمية الاقاليم على نسبة عالية من مجموع التخصيصات بلغت (24.6 %)الا انها بدأت بالانخفاض بعد ذلك .
- انخفاض تخصيصات القطاع الزراعي على الرغم من اهميته البالغة للاقتصاد العراقي وهذا يدلل على عدم توجيه الاهتمام اللازم لتنمية وتطوير القطاع الزراعي وبالتالي انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى اقل من (9%) عام 2010 .

6- اشكالية البطالة وتفاقمها وآثارها :

عانى الاقتصاد العراقي شأنه شأن جميع الاقتصادات النامية من ظاهرة البطالة وباشكالها المختلفة والمألوفة اقتصادياً قبل وبعد الاحتلال عام 2003 الا ان حدة هذه الظاهرة تتفاوت من بلد لآخر وذلك تبعاً لمعدلات التنمية والتحول التكنولوجي وحجم الاستثمارات ووفقاً لحجم ومعدل نمو السكان ، ولطبيعة الحراك السياسي والاجتماعي في البلد وطبيعة الاختلالات في هيكل وبنية الاقتصاد ، وينتج عن ذلك ضعف في مقدرتها على خلق او ايجاد فرص عمل كافية تواكب معدلات النمو السكاني المرتفعة لاسيما في الفئة العمرية النشطة اقتصادياً لذا فان واحدة من بين اهم واخطر القضايا والاشكاليات التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 هي قضية البطالة ، وذلك لان لها تداعيات اقتصادية واجتماعية وامنية .

وقد ساهمت عوامل واسباب عديدة بشكل مباشر او غير مباشر في تفاقم ظاهرة البطالة في العراق ومنها الحروب التي خاضها العراق خلال العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين وما تبعها من حصار اقتصادي وعلمي دولي شامل

على العراق ، وتدني مستوى الانتاج والتنمية الى ادنى مستوى او التوقف في الكثير من المشاريع ، وتوجيه النسبة الاكبر من الدخل القومي نحو متطلبات الحروب والانفاق العسكري ، وكذلك التدمير والحرق والنهب والسلب الذي اصاب مؤسسات الدولة والمال العام عام 2003 ، وتسريح اعداد هائلة من العاملين وحل الدولة للوزارات والاجهزة الامنية ، والفصل لاسباب سياسية والتهجير والاقصاء لاسباب واعتبارات سياسية وحزبية ومذهبية ايضاً ، قد زاد وعمق من نسبة العاطلين الى مجموع السكان الفئة العمرية النشطة اقتصادياً وتشير بعض الاحصاءات الى نسبة البطالة لكنها غير واقعية ، فتقدر مثلاً نسبة بـ (28 %) عام 2003 و(26 %) عام 2004 (**وزارة التخطيط ، 2005 : 12**)

اما تقرير الامم المتحدة الخاص بحقوق الانسان في العراق والذي صدر في 31 اب 2006 يبين ان نسبة البطالة ارتفعت بشكل كبير لتصل عام 2006 الى ما بين (60–70%) (**الربيعي، 2007 : 42**)

وقد ظهرت في العراق نوع جديد غير مألوف سابقاً للبطالة وهي (البطالة القسرية) او التعطيل القسري للطاقات العاملة بعد الاحتلال فالشخص العامل هو من يبحث عن فرصة عمل ولم يجدها اما (المعطل) فهو الذي فقد فرصة العمل التي كان قد حصل عليها وتعطل بشكل قسري مفروض عليه ، وهو بذلك يكون معطلاً قسراً ، سواء عن طريق العنف او التهجير القسري او الغاء الوزارة او الدائرة او الاقصاء لدوافع سياسية وبالتالي عدت هذه الحالة شكل جديد وغير مألوف للبطالة في العراق يمكن ان نسميها (البطالة القسرية المفروضة) .

ان الواقع الفعلي والذي ينبغي ان تتوجه اليه التوجهات والسياسة الاقتصادية في العراق هو حسن استخدام الموارد البشرية استخداماً امثل ، اذا ما اريد الحفاظ على كرامة الانسان من جهة ، وتحقيق النمو والتنمية من جهة اخرى ، وهذا ما اكد عليه الدستور العراقي الجديد في المادة (16) منه ، لتعويض حالة الحرمان والاذى الذي اصاب الانسان العراقي .

وتكمن خطورة البطالة القسرية في هدر تلك الموارد واضاعة الفرص البديلة من الاستفادة منها ، فضلاً عن انها من الممكن وكما حصل فعلاً ان تتحول في لحظة ما او ظروف معينة الى اداة تعطيل وتهديد وتدمير لمنجزات الوطن والطموحات التي تسعى الى تحقيقها منذ احتلال العراق عام 2003 فقد حصل التعطيل القسري للطاقات العاملة في العراق بفعل القوى البشرية المنفلته ، وهنا لابد من البحث الدقيق في اسباب تكوين هذه الظاهرة تمهيداً لايجاد الحلول المناسبة للسيطرة عليها ومعالجتها واثارها المدمرة للاقتصاد والمجتمع العراقي .

ومن بين اهم اسباب تفاقم البطالة في العراق ما يأتي :

أ- زيادة جانب العرض في القوى العاملة نتيجة لارتفاع معدل نمو السكان السنوي في العراق والتي تصل مابين (3 – 3.8 %) كمعدل سنوي ، اما الان فتقدر بنحو (3.2 %) لقد بلغ عدد سكان العراق (32477400) مليون نسمة عام 2010 ومن المتوقع ان يصل الى (34201500) مليون نسمة عام 2012 ثم يصل الى (37028500) مليون نسمة عام 2015 ، على اساس معدل نمو سنوي مقداره 2.6% (وزارة التخطيط ، 2010 : 14)

فضلاً عن زيادة قاعدة المشاركة في العمل نتيجة انخفاض سن البدء بالعمل في حين يشهد الناتج القومي الاجمالي انخفاضاً مستمراً طول المدة السابقة ، مما يعني الزيادة في العرض للقوى العاملة والتي لاتقابل بزيادة في فرص العمل الجديدة الا بنسب قليلة جداً .

ب- حل بعض التشكيلات الحكومية السابقة والجيش العراقي السابق مما ادى الى زيادة اعداد العاطلين عن العمل .

ج- غلق بعض المصانع الكبيرة والاعمال التجارية او خصخصتها وهجرة رؤوس الاموال المحلية الى الخارج بسبب الظروف الامنية السيئة وعدم الاستقرار ، وعدم مناسبة الظروف الاقتصادية للعمل في العراق ، وتشير بعض المصادر ان قيمة رؤوس الاموال الهاربة الى خارج العراق تقدر ما بين (20 – 25) مليار دولار ز (الربيعي ، 2010 : 4) وهذا الامر ينعكس باثاره الى تسريح العديد من العاملين واضافتهم الى العاطلين عن العمل .

د – الاختلاف الحقيقي في هيكل القوى العاملة اذ بعض مخرجات التعليم العالي مثلاً لا تتناسب مع حاجة سوق العمل ، فهناك عشرات الالاف ممن يحملون الشهادات العليا في اختصاصات اكاديمية انسانية او حتى علمية خاصة لايجدون الاعمال والفرص التي تتناسب مع اختصاصتهم ، او عدم العمل اطلاقاً في كلا الحالتين فهم يمثلون بطالة اضافية لقوة العمل .

هـ- ضعف القطاعات الصناعية والزراعية في البلد اذ لا تشكل مساهمة القطاع الانتاجي السلعي المرتبط بالصناعات التحويلية الا ما نسبته 7 % من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2007 والتي انخفضت في السنوات اللاحقة .

و – ان الاقتصاد العراقي وكما اشرنا سابقاً اقتصاد ريعي يعتمد على ايرادات بيع الموارد الطبيعية اساساً (النفط) ولايحتاج هذا القطاع ومشاريعه عادة الى توظيف اعداد كبيرة من العاملين لان هذه المشاريع والموارد منها تعتمد على اسلوب الانتاج كثيف راس المال وقليل العمل ، وبذلك تضاءلت اهمية القطاعات الانتاجية الاخرى واهملت من قبل الحكومة على اعتبار عدم قدرتها على تمويل النشاطات الاخرى .

ز – توجه الحكومة الى توظيف الافراد بطريقة ادت الى شيوع البطالة المقنعة ، فالقطاع الخاص في العراق لايزال دوره ضعيف ويوفر فرص عمل الا بحدود (20 – 30 %) من مجموع العاملين في لعراق بينما يعمل الاخرون في القطاع العام .

ح- اقترنت فرص العمل بالموازنة العامة السنوية وبموجب حالة الموازنة والتخصيصات المتاحة وتوزيع بنود الموازنة فمثلاً الموازنة العامة لعام 2012 قد خصصت (60) الف فرصة عمل (وظيفة) لهذا العام وهي قليلة جداً قياساً الى نسبة البطالة الكبيرة في العراق ويحاول البرلمان – اللجنة الاقتصادية والمالية فيه رفع هذا العدد باضافة 40 الف فرصة جديدة اخرى ليكون العدد الاجمالي هو (100) الف فرصة عمل خلال العام .

7- اشكالية التحول والخصخصة وتحدياتها :

ادت التغييرات والتطورات التي شهدها العالم وكانت حصيلتها في العقد الاخير من القرن الماضي (العشرين) الى انهيار النظام الاشتراكي وتراجع مفاهيمه وفشل تجربته ، ولم تكن الاسباب سياسية او ايديولوجية فقط بل كانت ايضاً وبدرجة كبيرة وفاعلة نتيجة لتراكمات اقتصادية فقد عانت تلك الدول من انخفاض معدلات النمو الاقتصادية وانخفاض معدلات الدخل القومي وسوء نوعية السلع والخدمات المقدمة للمجتمع ، فضلاً عن الضغوط السياسية والاجتماعية بسبب شمولية هذه الانظمة ومركزيتها والتي عملت على فشل تجربة النظام الاشتراكي في تلك الدول الامر الذي ادى الى ان تنتهج طريق اخر منطقاً لتحول كبير في انتقالها من مرتكزات اقتصادية وسياسية واجتماعية الى مرتكزات جديدة مختلفة . **(شعلان ، 2004 : 40)**

وقد شهد الاقتصاد العراقي توجهاً جديداً في فلسفة وادارة الاقتصاد العراقي بعد احتلال العراق عام 2003 وتحولت هذه الفلسفة من الادارة الشمولية والتخطيط المركزي الى اقتصاد السوق والاقتصاد الحر .

وقد مرت العديد من الدول بعملية التحول وعلى الرغم من الاختلاف في طرائق التحول من دولة الى اخرى وبحسب ظروفها ووضعها الاقتصادي والاجتماعي ، الا انها كانت تهدف جميعاً الى احداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد من خلال استخدام اليات السوق لغرض اصلاح بنية الاقتصاد والاندماج بالاقتصاد العالمي ، يهدف التحول من الاقتصاد الشمولي الى الاقتصاد الحر تحقيق جملة من الاهداف والمميزات من اهمها : (الهامي ، 2008 : 11)

أ- معالجة العجز المزمن في الميزانيات الحكومية نتيجة عدم استقرارها واعتمادها على جانب واحد ، والدعم المقدم للمنشآت الخاسرة .

ب- اعادة توزيع الادوار بين القطاعين العام والخاص ، مع اعطاء ارجحية للقطاع الخاص .

ج- خلق مناخ الاستثمار المناسب لتشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمارات الاجنبية .

د- تحسين الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية النادرة والمتاحة من خلال التسعير الملائم لكل الموارد ولعناصر الانتاج لاسيما النقد الاجنبي (سعر الصرف) او مصادر الطاقة وراس المال .

هـ- تطوير السوق المالية وتنشيطها وتفعيل دورها في الانشطة الاقتصادية والخدمية .

وبالطبع توجد العديد من المشكلات المتوقعة والناجمة عن عملية الانتقال والتحول الى اقتصاد السوق الا انها خطوة تجعل الاقتصاد في وضع جديد اقرب الى حقيقة امكانياته المتاحة وخياراته المستقبلية ، لان الانتقال يؤدي الى الغاء مركزية الانتاج وقراراته في التخصيص والتوزيع وتجعل المشروعات معرضة الى قوى السوق ، وترفع اسعار السلع الانتاجية والوسيطة والنهائية الى المستويات الاقتصادية ، وتزيل التشوهات في الاسعار النسبية وتدفع بها للتكيف مع الندرة الحقيقية وتعيد رسم العلاقة بين الاجور والانتاجية والمستوى العام للاسعار . (**شعلان ، 2004 : 55**)

ان التحول الى اقتصاد السوق لايعني عدم تدخل الدولة وانسحابها كلياً من النشاط الاقتصادي بل يجمع الاقتصاديون والتخصصون والواقع الاقتصادي يفرض ضرورة بقاء الدولة من خلال اتباعها سياسات محفزة للسوق تهدف الى زيادة انتاجية وكفاءة وتنافس المنتجين لغرض زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فضلاً عن تركيزها على الانشطة التي لايتم تحقيقها الا من خلال الدولة كالانشطة المتعلقة بحفظ الامن والنظام وتوفير السلع العامة ، وانشاء بيئة مواتية لنشوء الاعمال وتطورها . (المغيري ، 2003 : 9) .

لذلك فأن دور الدولة في تحقيق التنمية يعد سبباً رئيسياً حتى في ظل نظام السوق وذلك للاعتبارات التي يمكن اجمالها بما يأتي : (غنيم ، 2005 : 7-15)

- تعرض السوق للتقلبات الاقتصادية الدورية مما يصاحب ذلك عدم الاستقرار الاقتصادي الامر الذي يتطلب تدخل الدولة .
- معالجة الاثار الجانبية لبعض الانشطة الاقتصادية التي لايمكن لالية السوق تضمينها او عكسها في اسعار السلع المتولدة من هذه الانشطة .
- عدم قدرة قوى السوق على تحقيق عدالة توزيع الدخل وذلك بسبب تأثره بالعديد من الاعتبارات كالندرة النسبية لعوامل الانتاج والاحتكار في الاسواق والهيكل القائم لتوزيع الثروة بين الشرائح الغنية والفقيرة ، فضلاً عن توزيع الثروة والتنمية جغرافياً وقطاعياً (تنمية الاقاليم والمحافظات) .

- تعد حقوق الملكية مثالاً بالغ الاهمية في كشف حتمية تدخل الدولة في ظل اقتصاد لكي تؤدي الدور المطلوب اذا عجزت الشركات عن تنفيذ العقود القانونية لعدم وجود نظام واضح او قابل للتنفيذ لحقوق الملكية الامر الذي يتطلب من الحكومة ان تكون قادرة على وضع الصيغة السلمية لاقتصاد السوق .

وفي العراق وبعد عام 2003 واحتلال العراق حصل التغيير في فلسفة ادارة الدولة واخذ العراق جملة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية لتهيئة الاقتصاد العراقي للانفتاح على العالم الخارجي وتغير اسلوب ادارة الاقتصاد من المركزية الشمولية الى اليات السوق ، ويستلزم تحقيق تلك الاهداف وضع الاليات الكفيلة بتصحيح مسار التنمية من خلال تبني استراتيجية للتنمية تضمن الوصول الى اقصى انتفاع من الايرادات النفطية من خلال توجيه تلك الموارد نحو تمويل الاستثمار الانتاجي المباشر ، فضلاً عن تنويع الهيكل الانتاجي وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لتعزيز حالة التنافس بين القطاعين العام والخاص وعلى اساس اعتبارات الكفاءة الانتاجية والخضوع لقوى السوق . (الربيعي ، 2006 : 12)

الا ان عملية التنفيذ لم تتحقق لحد الان وذلك بسبب سوء ادارة الاقتصاد سواء من قبل سلطة الاحتلال انذاك وما رافقها من عدم الاستقرار الامني وحالة الفوضى في معظم مجالات الحياة وانشغال الكتل السياسة في العملية السياسية المشوهة والتي انعكست على العملية التنموية ، والمحاصصة والاستئثار بالسلطة والمال ، وتفشي الفساد الاداري والمالي والتدخلات الخارجية الامر الذي ادى الى تعطيل العمل باليات السوق وتحقيق عملية التحويل والنهوض بالاقتصاد العراقي للوصول الى تصحيح الاختلالات الهيكلية والبنيوية ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة .

ومن بين الوسائل والاليات التي اعتمدت في الاقتصاد العراقي ((الخصخصة)) كوسيلة للتحول في ملكية وادارة الانشطة الانتاجية من القطاع العام الى القطاع الخاص وفق اساليب وطرق مناسبة لذلك ، وتعتمد عادة الخصخصة كعلاج لمشكلات الدولة الاقتصادية . (حسن ، 2006 : 172)

وهي الية لتفعيل برنامج اقتصادي شامل ذو محاور متعددة يهدف الى اصلاح الاختلالات الاقتصادية والمالية في المجتمع ، وتشير الخصخصة عوماً الى ثلاث اتجاهات هي : (ماهر ، 2003 : 25)

- تعد الخصخصة وسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام وتحولها الى القطاع الخاص لتحقيق انتاجية وربحية اعلى .
- تؤدي الخصخصة الى توسيع الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص دوراً متزايداً داخل الاقتصاد من خلال تصفية القطاع العام (كلياً وجزئياً) ولكن ينبغي عدم الخروج المفاجئ والسريع والمباشر للقطاع العام من النشاط الاقتصادي ، وانما يتم الانخفاض التدريجي لنصيب الدولة وزيادة نصيب القطاع الخاص .
- ان الخصخصة تعني مغادرة النظام الشمولي المركزي والتوجه نحو اقتصاد السوق ومواكبة النظام الاقتصادي العالمي وهيمنة الرأسمالية عليه اي الرغبة في التحرر الاقتصادي

تعد تجربة الخصخصة في الاقتصاد العراقي حديثة مقارنة بالتجارب لبعض الدول المتقدمة والنامية اذ تبين ان السياسة الاقتصادية المتبعة في العقود الماضية لم تؤد اهدافها بل ان القطاع العام كان هو المسيطر على الانشطة الاقتصادية وهو بدوره قد تعرض الى تردي وتدهور كبير جراء ظروف العراق الاستثنائية .

ومنذ احتلال العراق عام 2003 من قبل القوات الامريكية وما ترتب عن هذا الاحتلال من اثار سلبية مدمرة لما تبقى من مقومات الاقتصاد العراقي في جوانبه الانتاجية والخدمية بدأت تظهر وتتركز توجهات من قبل الحكومات المتوالية على

العراق تتفق وتتلائم مع الرؤية الاستراتيجية الامريكية ومنها التاكيد على تبني الخصخصة في الاقتصاد العراقي وفقاً لنموذج الصدمة . (شندي ، 2008 : 2)

أ- الالتزام السياسي والحكومي ببرامج التحول والخصخصة بموجب التوجهات الاقتصادية وبرؤية واضحة لتنويع الاقتصاد وتشجيع الاستثمار واعطاء دور فاعل للقطاع الخاص .

ب- التنوع في استخدام ادوات التحول واعتماد ادوات متنوعة لذلك واعادة النظر بسياسات الدعم الحكومي لكافة القطاعات لمعالجة الكثير من التحديات فيها ، مثلاً تحفيز مستوى الاداء وتوفير فرص العمل اللازمة .

ج- تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية المناسبة وخلق بيئة تنافسية للقطاع الخاص وتعديل قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 .

د- توفير بيئة مالية ومصرفية تساعد على نجاح الية التحول وبرامج الخصخصة وفق السياسات المالية والنقدية الفعالة بهذا الصدد .

لذلك فان الاشكالية الواسعة في عملية التحول وبرامج الخصخصة تقود الى الفشل اذا تم معالجة الاخطاء والمشاكل ، واذا مابقيت نسبة مساهمة القطاع الخاص في هذه المستويات المتدنية ، وتؤشر لنا الخطة التنموية والاقتصادية للمدة (2010- 2014) المعتمدة في وزارة التخطيط ، والتي اذا ما تم تنفيذ مفرداتها بما ينسجم مع الفلسفة الاقتصادية الجديدة فأن القطاع الخاص وعند تحسن واستقرار الوضع الامني سيقود الى مشاركة فاعلة ومؤثرة في تعديل هيكل الاقتصاد العراقي . (عبدالوهاب ، 2011 : 3)

8- التعويضات والمديونية الخارجية :

لقد فرضت على العراق تعويضات جراء الحروب مع دول الجوار اذ تم استقطاع ما نسبته(5 %)من اجمالي الايرادات النفطية سنوياً وتوضع في صندوق التعويضات لتقدم الى الكويت كتعويضات عن الخسائر التي لحقت بالكويت جراء غزو الكويت ، لتشكل هذه التعويضات قناة تسرب واستنزاف من موارد العراق ، كذلك تفاقمت مشكلة المديونية الخارجية على العراق جراء الحروب منذ عام 1980 والحصار االاقتصادي المفروض على العراق لسنوات عديدة ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت المديونية تتراكم وترهق الاقتصاد وبشكل كبير ، والشئ المميز في هذه المديونية للعراق انها لم تخصص للتراكم الراسمالي او للتنمية والتطور ،بل ان معظمها قد خصصت للانفاق العسكري والاغراض الاستهلاكية ، وقد بلغت ما يقارب (42) مليار دولار عام 1991 ثم ارتفعت بعد ذلك حتى وصلت الى ما يقارب 125 مليار دولار عام 2003 ، بفعل تراكم الديون والفوائد المترتبة على تلك الديون . (الراوي ، 2006 : 27)

ثم بلغ مجموع الديون الخارجية نهاية 2004 حوالي 128 مليار دولار ، وهذه الديون توزع وفقاً للاتي :

- ديون الدول الصناعية (اعضاء نادي باريس) بلغت حوالي 39 مليار دولار عام 2004 وتضاف اليها فوائد الديون المتراكمة وبموجب اتفاق الحكومة العراقية مع صندوق النقد الدولي على البرنامج الاقتصادي ، فقد اعلن الصندوق عن نجاح هذا البرنامج وتم شطب ما نسبته (80%) من اجمالي الديون مع الدول الصناعية ، اي ما يعادل 32 مليار دولار عام 2008 .

- ديون حكومية وتجارية مع دول اخرى خارج نادي باريس تقدر بحوالي (18 – 20) مليار دولار ، وهي تعود الى (45) دولة لذلك يستلزم الامر تفاوض العراق مع هذه الدول لترتيبها .

- ديون الدول الخليجية والاخرى ، اذ بلغت هذه الديون حوالي (40 – 55) مليار تتركز بالاساس الى (الامارات ، السعودية ، الكويت) وبعض الدول العربية الاخرى وقد قامت الامارات العربية المتحدة بشطب الديون المستحقة عليها والبالغة 7 مليار دولار كمبادرة ايجابية وموقف عربي مساند للعراق من الامارات .هذه المديونية تعد واحدة من الاشكاليات والتحديات في مسار النمو والتنمية الاقتصادية وتعمق العجز في ميزانية الدولة مما اجبرها على الاعتماد على القروض والمنح من الدول الاجنبية والعربية . (الكواز ، 2004 : 144) والجدول (7) يبين لنا حجم المديونية الخارجية للعراق للمدة (1980 – 2004)

جدول (7)

حجم المديونية الخارجية للعراق للمدة (1980 – 2004)

(مليون دولار)

السنة	مبلغ الدين	السنة	مبلغ الدين
1980	2491	1992	50124.8
1981	3043	1993	54134.8
1982	2188	1994	57465.6
1983	6590	1995	63142.9
1984	8216	1996	68194.3
1985	11534	1997	73649.8
1986	12894	1998	79541.8
1987	15817	1999	85905.2
1988	20109	2000	92777.6
1989	22777	2001	100199.9
1990	22846	2002	108215.8
1991	46411.9	2003	116873.1
		2004	128026.2

المصدر : د. احمد الكواز، الديون الخارجية الديون والتعويضات ، حالة العراق ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004 ، ص 151–156 .

ويتضح من الجدول اعلاه ان مشكلة المديونية قد تضاعفت بما نسبته (2.7) مرة بفعل الفوائد والفوائد التاخيرية التي فرضت على العراق بموجب قرارات مجلس الامن الدولي والتي الزمت العراق بعدم استخدام ارصدته النقدية المجمدة لسداد تلك الديون . (الشماع ، 2006 : 29)

فضلاً عن عدم حصول العراق على الفوائد من تلك الارصدة كونها مجمدة والتي كان من الممكن ان تعوض العراق عن فوائد الديون المتراكمة عليه .

وهناك مجموعة من العوامل الاخرى التي ساعدت على تفاقم مشكلة المديونية الخارجية على العراق ومن اهمها : (حسن ، 2007 : 2)

أ- الخلل وعدم الدقة في سياسة الاقتصاد الكلي الناجمة عن الدعم السعري الكبير للانتاج والاستهلاك فضلاً عن زيادة الاستيرادات الامر الذي شجع على زيادة الاقتراض الخارجي .

ب- هشاشة الخطط الاقتصادية الهادفة الى رفع مستوى الانتاج الصناعي والزراعي

ج- انتشار الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة ومعظم الانشطة الاقتصادية في العراق .

ان المديونية الخارجية تعد عبئاً ليس على الاجيال الحالية وانما على الاجيال القادمة ايضاً وكذلك تعد قيداً على حرية الدولة في استخدام مواردها المتاحة لان تراكم الديون والفوائد المترتبة عليها يعني تحويل الموارد المالية الوطنية الى الخارج من خلال تخصيص جانب من العوائد لتقليص اعباء الديون ، وهذا يعد تسرب دائم من الموارد اللازمة لتمويل المشاريع وخطط التنمية .

ولابد من الاشارة الى بعض الامورفيما يتعلق بالمديونية والقروض مع بعض الدول سواء كانت عربية او اجنبية ، ان اغلب الديون مع دول الخليج العربي هي في حقيقتها ليست قروض مستندية وانما كانت تقدم الى العراق كمنح بموجب اتفاقات بين الحكومتين خلال عقد الثمانينات (الحرب العراقية الايرانية) ولذلك فهي ليست ديون تعاقيدية واجبة الدفع من الناحية القانونية ، وكانت تقدم كموقف داعم لصد التوسع الايراني وطموحاتهم تجاه المنطقة العربية عموماً ودول الخليج العربي بشكل خاص ، ولكن بعد غزو الكويت عام 1991 اختلفت الصورة والموقف بالتاكيد كلية .. واصرت هذه الدول على المطالبة بهذه الاموال المدفوعة واعتبرتها ديون على العراق وملزم بدفعها ، فضلاً عن التعويضات المبالغ فيها كثيرة هي الاخرى ايضاً ، كذلك اقدمت بعض الدول الاجنبية مثل روسيا وقدمت ارقام كبيرة جداً وغير حقيقية للمطالبة بديونها على العراق ، فقد ادعت روسيا ان ديونها على العراق تبلغ 14 مليار دولار ، وكذلك ادعت الكويت هي الاخرى ان ديونها على العراق تبلغ 16 مليار دولار وهي غير حقيقية ايضاً ، وبسبب وضع العراق وضعفه واحتلاله وسيطرة القوى الاخرى عليه ، وضعف موقف الحكومة انذاك فقد فرضت عليه هذه المديونية ، وتفاقمت بمرور الزمن لترهق كاهل الاقتصاد العراقي .

9- دور المؤسسات الاقتصادية الدولية(حالة العراق)

لقد سعت الولايات المتحدة الامريكية والدول الصناعية الاخرى وعبر مسار تطور العلاقات الاقتصادية الدولية والتحولات التي حصلت لاسيما بعد النصف الثاني من القرن العشرين للهيمنة على الاقتصاد العالمي من خلال مرتكزات ووسائل عديدة من بينها المؤسسات الاقتصادية الدولية والتي صيغت اهدافها وطورت وسائلها لتكون اداة في يد تلك الدوللاسيما الولايات المتحدة الامريكية لتكريس هيمنتها الاقتصادية العالمية في القرن الحادي والعشرين فقد انشأت هذه المؤسسات منذ عام 1944

أ- صندوق النقد الدولي (IMF) عام 1944 يعنى بادارة النظام النقدي الدولي وله اهداف عديدة اخرى .

ب- البنك الدولي للانشاء والتعمير عام 1944 يهدف الى المساعدة في اعادة البناء والتنمية في الدول الاعضاء وتيسير انتقال راس المال الاجنبي الخاص بين هذه الدول لاغراض الاستثمار .

ج- منظمة التجارة العالمية :

انشئت على خلفية الاتفاقية العامة للتعريفة الكمركية والتجارة عام 1995 تهدف ادارة شؤون التجارة الدولية ، ولها اهداف وشروط بهذا الصدد ، وبموجب ذلك تكون هيمنة المؤسسات الاقتصادية قد اكتملت وبالتالي احكمت السيطرة على ادارة شؤون النقد والتمويل والتجارة الدولية وبالتاكيد فان لهذه الهيمنة انعكاساتها الاقتصادية على الاقتصادات الناميةومنها الدول العربية .

ان السمة المميزة للنظام الاقتصادي العالمي هي المزيد من الهيمنة الاقتصادية التي تمارسها الدول الصناعية الراسمالية ، فقد استخدمت هذه الدول وسائل متنوعة ومتطورة لهذه الهيمنة ، ففي مرحلة الراسمالية التجارية تميز التراكم

الراسمالي بالنهب المباشر لثروات العالم الجديد والقديم ، وفي مرحلة لاحقة نشأ تقسيم العمل الدولي على اساس علاقات القوة ، وفي العقود الاخيرة من القرن العشرين بدات الوسائل الاقتصادية ترجح على الوسائل الاخرى ، وان لم يغب استعمال هذه الوسائل ، فلا زالت الدول النامية تتعرض للعدوان العسكري والابتزاز السياسي ، الدول الصناعية الراسمالية تجد في الوسائل الاقتصادية ولا سيما المؤسسات الاقتصادية الدولية بديلاً اكثر ملائمة لاستمرار الاستغلال دون تحمل اعباء تبعاته ، وبذلك يكون البعد الاقتصادي قد تقدم على الابعاد الاخرى الايديولوجية والعسكرية (البستاني ، 2009 : 39) وقد عملت الولايات المتحدة الامريكية في المرحلة الاخيرة على تكييف وتفعيل عمل ودور هذه المؤسسات وعلى ايجاد مؤسسات جديدة اخرى داعمة لانها قد سيطرت على جميع هذه المؤسسات الدولية بحكم تفوقها وهيمنتها .

والعراق من الدول المتحولة من الاقتصاد الشمولي (المركزي) الى اقتصاد السوق ، وكما هو معلوم ان هناك اختلاف وتباين كبير في اقتصادات الدول المتحولة في كافة النواحي ، ويقود هذا التباين الى تباين اكبر لطبيعة الاستجابة للدعوة نحو اقتصاد السوق ورد الفعل تجاه تحديات العولمة ، فضلاً عن انضمام العديد من الدول الى منظمة التجارة العالمية (WTO) وتبني العديد من الدول السياسات الاصلاحية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ورفض دول اخرى لتلك البرامج كما ان غياب النظم المالية والمصرفية المتطورة بمؤسساتها واسواقها وادواتها ادى كله الى فهم مختلف حتى لمصطلح التحول والتكييف والخصخصة وغيرها .

يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل عديدة ومعقدة ، بعد ان تعاقبت عليه الحروب والحكومات وبعد الاجتياح الامريكي واحتلال العراق عام 2003 ، فقد تدمر الوضع كلياً وانفصلت السلطات عن بعضها البعض، وقد شرعت الحكومة وبضغط من المانحين الدوليين وكذلك من الدول الدائنة والمؤسسات الدولية بان يعتمد العراق ويطبق (الوصفة العالمية) وصفة الصندوق والبنك الدوليين من اجل المساعدة في اعادة الاعمار والبناء ، والغاء الديون المترتبة في ذمته ، من هنا جاءت الحاجة الى عمليات جذرية لاعادة تشكيل النظام الاقتصادي وفق طروحات الراسمالية الغربية ومؤسساتها الاقتصادية وتجسدت في اعتماد عملية الخصخصة والاصلاحات الهيكلية للقطاع العام واعادة تحديد دور الدولة في الانشطة الاقتصادية ودعم القطاع الخاص واتباع مبدأ (حرية السوق) والغاء القيود والقوانين في سياسات الدعم والاعانات وجعل الية السوق هي الكفيلة بتحقيق الاستخدام الامثل للموارد وفقاً لمبادئ النظرية الكلاسيكية في حرية التجارة والتخصص ، وبعد ان اخذ العراق باتباع وصفات ومشروطية صندوق النقد الدولي والبنك في اجراء اصلاحات اقتصادية تستهدف معالجة الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد العراقي ما الذي حصل طيلة السنوات الماضية ، الان الملاحظ ان هذه السياسات المتبعة بعد عام 2003 لم تعالج هذه الاختلالات وتصحيح مسار الاقتصاد ، بل ان الواقع الفعلي يشير انها ازدادت وتعمقت سواء الاختلال الانتاجي او الاختلال الهيكلي ، ذلك لان وضع العراق كان بحالة خاصة استثنائية فقد تدمر بالكامل وتحطمت مقوماته وانفرط كل شئ حتى يمكننا القول اننا لانبدأ من الصفر بل علينا ان نبدأ من تحت الصفر ، وهذا صحيح ، علينا ان نزيل اثار الحروب والدمار ونضع خطط جديدة لكي نصل الى نقطة البداية وهذا يستلزم جهداً وكلف كبيرة جداً .

وانسجاماً مع مقتضيات المرحلة الانية ضمن التحول التدريجي الذي يشهده العراق في سياسته الاقتصادية والانتقال من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق ، وفي ضوء توجيه السيد دولة رئيس الوزراء في ازالة كل العقبات والحواجز التي تحد من انفتاح العراق نحو الاقتصاد العالمي وفتح باب الاستثمار للمساهمة الفاعلة في اعادة اعمار العراق والسير في مركب معظم دول العالم ، نحو بناء علاقات اقتصادية وتجارية دولية سواء ثنائية او متعددة الاطراف بهدف ازالة

العوائق التي تعيق التجارة الدولية وكون منظمة التجارة العالمية تتكفل تنظيم وادارة ملف التجارة الدولية ضمن حزمة من الاتفاقيات تحت مظلتها وعليه كانت العضوية في المنظمة هدف تسعى اليه اغلب دول العالم التي هي خارج اطار المنظمة **(وزارة التجارة ، 2012 : 2)**

وهنا لابد من التاكيد على ضرورة استكمال شروط هذه المنظمة والاتفاقيات المتعددة الاطراف التي تحكم عمل المنظمة لانها تضع امتيازات للبلدان النامية بفرض رسوم كمركية لحماية السلع المنتجة محلياً وتحقق اثار ايجابية عديدة في حال قبول العضوية فيها ، واذا استثمرنا الميزة التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي في مجالات عديدة منها(الزراعية والصناعية ، خدمات السياحة) والتي يجب ان تطور وتستكمل مع البنى التحتية فربما لا نلجأ الى الحماية بعد .

10- ابرز مهمات السياسة الاقتصادية الجديدة في العراق :

امام السياسة الاقتصادية الحالية والمستقبلية في العراق حزمة من المهام والاهداف ينبغي ان تعمل عليها والتفاعل معها بدقة ومنها : **(الراوي ، 2010 : 16)**

1- وضع وترتيب الاولويات الاستثمارية :

ان اخطر ما في السياسة الاقتصادية وهو في كيفية ترتيب الالويات بحسب التفضيل والضرورة الاقتصادية والاجتماعية ، وقد تقدم قطاع البنى التحتية في حالة الاقتصاد ، العراقي سلم الاولويات فهو الاكثر تضرراً وهو يعد مفتاح التطور اللاحق واللازم لكل القطاعات الاقتصادية وللتنمية عموماً

2- ترميم – اصلاح – تنمية وتطوير القدرات :

- اي اصلاح ما يمكن اصلاحه وترميم المهشم من هذه البنى .
- تنمية وتطوير محاور اخرى مهمة في هذا القطاع والقطاعات الاخرى .

3- حسم مسألة دور الدولة الاقتصادي في المرحلة الانتقالية والمقبلة

- بان تحافظ على دور فاعل في بعض المجالات في المرحلة الانتقالية .
- تأمين الانسحاب التدريجي حيثما توفرت المقومات لقوى بديلة عنها (القطاع الخاص)

4- الموقف من اليات السوق واثار التحول :

المرحلة الانتقالية تتطلب قبول المجتمع والدولة معاً بنوع من النظام في السوق وجهاز الثمن (الاسعار) وخلق حالة من التناغم بين تطور واداء القطاع الخاص والدولة ثم تبدأ بالانسحاب التدريجي .

5- النظرة الواقعية نحو القطاع الخاص :

ان النظرة الواقعية للقطاع الخاص وتنميته وتطويره في غاية الاهمية لاسباب عديدة فهو حاضر في المشهد الاقتصادي العراقي الحالي ولايمكن حذفه اطلاقاً ، كذلك فان التوجه نحو ان يكون هذا القطاع هو القائد للنشاط الاقتصادي مستقبلاً اذن كيف نتعامل معه بوضوح ، وما هي التدابير والاجراءات اللازمة لتفعيل دوره وتعزيز مكانته في الاقتصاد العراقي وفق رؤية استراتيجية مناسبة.

6- ايلاء موضوع التنويع الاقتصادي اهتماماً بالغاً والعمل عليه بكل جد واستمرارية بهدف تحقيق الاعتماد على احادية القطاع النفطي ولزيادة مساهمة القطاعات والانشطة الاقتصادية والخدمية الاخرى .

وقد سعت الموازنات العامة المعتمدة خلال المدة (2006 / 2010-2012) تحقيق مجموعة من الاهداف من بين اهمها : (وزارة التخطيط ، 2010 : 14)

1- تنويع مصادر الموارد المالية من خلال تقليل اعتماد ايرادات الميزانية على الايرادات النفطية وذلك باعطاء اهمية اكبر للقطاعات الانتاجية كقطاعي الزراعة والصناعة من اجل ضمان زيادة مصادر الدخل + المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

2- اصلاح القطاع النفطي من خلال استخدام المعايير التجارية لرفع درجة كفاءة او حسن اداء الشركات النفطية ويتحقق ذلك من خلال زيادة التخصيصات الاستثمارية لانه يعد المصدر الاساس لايرادات الموازنة العامة حالياً (95 %)

3- تفعيل نشاط القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية كثيفة العمل لغرض المساهمة في معالجة ظاهرة البطالة او تقليلها في الاقتصاد العراقي .

4- العمل على تشجيع السوق الحرة وتفعيل دورها في النشاط الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي فضلاً عن اعطاء دور اساس للقطاع الخاص في اعمار واعادة اعمار العراق ومشاركته في عملية التنمية المستدامة من خلال اعادة بناء البلد .

5- زيادة الايرادات غير النفطية من خلال تفعيل دور الضرائب والكمارك والرسوم والشركات العامة في جباية الايرادات .

6- التركيز على اعمار البنى التحتية الاساسية لغرض توفير وتهيئة مستلزمات البناء الاقتصادي فضلاً عن توفيرها الخدمات الاساسية للمواطن .

7- التقليل من دور الدولة في النشاطات الاقتصادية بخصخصة المؤسسات والشركات العامة وهذا الهدف من شأنه ان يساهم في تعزيز دور القطاع الخاص وتقوية النظام المالي والمصرفي وتعزيز دور المؤسسات الحكومية وزيادة فاعليتها من خلال تاسيس وتنفيذ اطار ملائم لقواعد تنظيم النشاط الاقتصادي وسيادة القانون .

8- العمل على تحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات (الموازنة العامة) بما يؤدي الى التقليل النسبي لعجز الموازنة العامة وتخفيف عبء الدين العام وزيادة نسبة التخصيصات الاستثمارية .

1- وبذلك نجد ان هناك اتساق وافكار واهداف مشتركة وبذات التوجه بين ما تم ذكره كمهام للسياسة الاقتصادية وما ذهبت وركزت عليه الموازنات العامة الوادرة في اعلاه .

ب – مبررات ومقومات التنويع الاقتصادي :

يعد التنويع الاقتصادي هدفاً بالغ الاهمية كونه يؤدي الى استخدام جميع الامكانيات المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية كما يعد ركيزة اساسية لدفع حركة التنمية الاقتصادية بابعادها المختلفة نحو تحقيق اهدافها لانها تعمل على تحقيق استقرار اقتصادي مبني على قطاعات اقتصادية ذات عائد اقتصادي مجزي ، وللتنويع الاقتصادي مبررات متنوعة منها : (العيساوي ، 2009 : 54)

1- تنويع مصادر الدخل من خلال التركيز على بعض القطاعات الانشطة التي تتمتع بميزة تنافسية واضحة ، مثلاً بعض الصناعات او التجارة الخارجية او الاستثمارات الاجنبية او السياسية او المناطق الحرة بهدف زيادة مصادر الدخل وعدم اقتصارها على مورد واحد .

2- حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية :

ان الاقتصاد الذي يعتمد على مصدر واحد للدخل ومرتبط اساساً بالمتغيرات الخارجية مثل النفط بالاعتماد عليه سيخلق ظروف اقتصادية واجتماعية غير مستقرة تجعل من هذا الاقتصاد اكثر عرضة للصدمات وتنعكس على موارد وميزانيته العامة ، فقد كان سعر النفط (120) دولار للبرميل عام 2008 انخفضت بسرعة الى اقل من 80 دولار للبرميل في منتصف السنة بسبب الازمة المالية العالمية عام 2008 انعكست على ايرادات العراق وعلى ميزانيته بالمباشر واربكت عليه اعداد الموازنة العامة وغيرت تخصيصاتها .

3- تقليل خطر الانكشاف الاقتصادي:

فالانكشاف الاقتصادي يعني نسبة التجارة الخارجية مقسومة على الناتج المحلي الاجمالي * 100 وبسبب عدم قدرة الاقتصاد على الانتاج المتنوع تزداد الاستيرادات كماً ونوعاً من الخارج مما يجعل نسبة الانشكاف التجاري عالية جداً .

4- تصحيح وتنويع الهيكل الانتاجي :

من تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية لابد من تصحيح وتنويع الهيكل الانتاجي فالعراق متوفرة فيه الموارد المتنوعة وبالتالي فهو مهيأ لانتقاله الى تنمية وتطوير الهيكل الانتاجي لمختلف القطاعات لان توسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها يحقق عوائد متصاعدة ويعمل على حماية الاقتصاد ويدعم الاتجاه نحو التنمية المتوازنة المستدامة ويبعد الاقتصاد عن الاعتماد على مورد واحد ويساهم في تطوير القوى البشرية ويجعل الاقتصاد والمجتمع يعمل بكفاءة وقدرة عالية . (الادارة العامة ، 2005 : 43)

ويمكن ان نشير في هذا الصدد الى مجموعة مهمة من الاجراءات التي تعتمدها الدول عادة بهدف انجاح عملية التنويع الاقتصادي وتعديل الهيكل الاقتصادي وهذا الامر ينطبق على العراق وقد اخذ بهذه الاجراءات ومنها :

- اعتماد منهج التحول الى الية السوق .
- اعتماد اسلوب الخصخصة وتفعيل دور القطاع الخاص
- تهيئة المناخ والبيئة الملائمة لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية .
- تعديل الهيكل الاقتصادي والانتاجي للقطاعات الاساسية من خلال تعديل وتطويره القطاع الصناعي والزراعي والنفطي وقطاع السياحة والنقل والمواصلات والقطاع المالي والمصرفي .

فاذا ما حصل نجاح وتقدم في هذه الاجراءات من الممكن ان تتحقق عملية التنويع الاقتصادي .

2- استراتيجية التنمية الزراعية في العراق :

أ- مقومات التنمية الزراعية في العراق :

تنطلق اهمية ودور القطاع الزراعي باعتباره واحداً من القطاعات الاقتصادية المركزية والمهمة والمحركة لهذا الاقتصادنظراً لما يوفره من السلع الغذائية والمواد الاولية اللازمة للقطاعات الاخرى ، وتوفيره فرص عمل واسعة ، فقد كان هذا القطاع متميزاً في الاقتصاد العراقي لاسيما خلال عقد التسعينات ونهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي اي خلال مدة الحصار الاقتصادي على العراق فقد تم التركيز على هذا القطاع ودعمه من اجل مساهمته في توفير جزء مهم من الغذاء للشعب العراقي وفعلاً قد ساهم مساهمة ايجابية في ذلك لكن المرحلة التي استمرت باحتلال العراق عام 2003 والسنوات اللاحقة عملت على تدهور هذا القطاع بسبب الدمار الذي اصاب البنى التحتية ومشاريع الري وتعطل وتدمير الكثير منها ، فضلاً عن النقص الكبير في المستلزمات الاساسية للعملية الانتاجية في قطاع الزراعة وبروز مشكلة المياه

وتدهورها من حيث الكميات والنوعية ، تتخلف وسائل الانتاج وتردي الاوضاع الامنية وغيرها الكثير قد ادت الى انخفاض مستمر في الانتاج الزراعي مما شكل عبئاً ثقيلاً على كاهل الاقتصاد العراقي وبالتالي الزيادة المستمر في الاستيرادات من الخارج لتغطية النقص الكبير والمتزايد من المواد الغذائية المتنوعة واللازمة لسد حاجة المواطنين في العراق .و يتميز العراق بوجود مقومات اساسية للتنمية الزراعية من اهمها :

1- توفر المساحات الصالحة للزراعة وفي عموم محافظات العراق .

2- وفرة الموارد المائية من نهري دجلة والفرات والامطار والمياه الجوفية .

3- وفرة الايدي العاملة في القطاع الزراعي

4- وجود السوق الواسعة وعدد السكان الكبير وبالتالي الطلب الكلي الواسع على المنتجات الزراعية

5- تنوع المنتجات الزراعية وتوزيعها المكاني .

ولملاحظة واقع اداء القطاع الزراعي والانتاج للمحاصي الزراعية للمدة (2003 – 2010) كما يوضحها الجدول (8) ومن الجدول يتبين ان الانخفاض الواضح في انتاج هذا القطاع وبالتالي على قدرته في توفير متطلبات الغذاء للسكان الامر الذي الزم لسد ذلك من خلال الاستيراد للمواد الغذائية فقد ارتفعت من (1997) مليون دولار عام 2007 لتصل الى 2057 مليون دولار عام 2008 ثم ارتفعت الى 3120 مليون دولار عام 2010 واعتباراً من 2010 وهي السنة الاولى لاعداد الخطة التنموية للمدة (2010 – 2014) فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الى حوالي 10.2 % وهو امر يعكس جانب من التنمية في التوجه الى رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية غير القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي وهي جانب من التوجهات الجديدة التي بدأت تعتمدها السياسة الاقتصادية في الدولة والجهات المعنية وفقاً لفلسفة ادارة الاقتصاد الحر ونتمنى ان يتحقق النجاح لهذا التوجه في الاقتصاد .

جدول (8)

انتاج المحاصيل الزراعية في العراق للمدة (2003 – 2010) ونسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الثابتة) (مليون دينار)

السنوات المؤشرات	2007	2008	2009	2010	نسبة التغير %
المساحة المزروعة (الف دونم)	14246	14237	10517	12043	14.5
اجمالي قيمة الانتاج الزراعي (مليار دينار)	8034	8467	9084	10785	18
اجمالي الانتاج النباتي (مليار دينار)	6221	6369	6598	6221	19
اجمالي الانتاج الحيواني (مليار دينار)	1622	1919	2263.2	2653	17
كمية انتاج الحنطة (الف طن)	2202	1255	1700	2740	61
كمية انتاج الشعير (الف طن)	748	404	501	1137	126
كمية انتاج الشلب (الف طن)	392	248	173	155	10
كمية انتاج التمور (الف طن)	430	476	507	566	11
قيمة انتاج الغابات (مليار دينار)	7.7	7.3	10.8	12.3	13.9
قيمة انتاج الاسماك (مليار دينار)	183	172	211	248	17

متوسك غلة انتاج الدونم من الحنطة (كليو غرام)	351	219	337	496	47
متوسط غلة انتاج الدونم من الشعير (كيلو غرام)	171	75	178	282	58
متوسط غلة انتاج الدونم من الشلب (كيلو غرام)	790	732	788	812	3
قطاع الزراعة والصيد والغابات (مليون دينار) 1	4480	3889	4488	6231	
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (2)	48778	52292	56852	61039	
نسبة مساهمة القطاع الزراعة والصيد والغابات	8.2	7.4	48	10.2	
الاستيرادات الزراعية (مليون دولار)	1.997	2.057	2.814	3.120	

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :

- **وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الناتج المحلي الاجمالي للسنوات 2003 – 2010**
- **وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والاجتماعي في العراق للمدة (2007 – 2010) تشرين الثاني ، 2011 ،ص 12 – 13**

ب- معوقات التنمية الزراعية في العراق :

اولاً : عانى الاقتصاد العراقي من ابرز المشاكل التخطيطية والمتمثلة بعدم التوافق والترابط بين البرامج القطاعية وغياب التخطيط التشابطي بين القطاعات فكان يتم اعداد البرامج والمشروعات في كل قطاع بمعزل عما يجري في القطاعات الاخرى ، كما ان التوازن الانمائي والاقتصادي والاجتماعي كان مفقوداً الى حد كبير ولم تكن تنمية القوى البشرية وتحسين ظروف الحياة الاجتماعية مكوناً اساسياً في معظم الخطط السابقة ، فضلاً عن ان الخطط الانمائية تعاني من قلة البيانات وعدم دقتها وفقدانها للشمولية كما ان شروط السياسة الزراعية تتطلب عادة اجراء تغييرات سعرية وتطبيق اصلاحات مؤسسية واجراء تغييرات في السياسات على المستوى الكلي وقد لاحظنا في الواقع ان السياسات السعرية (سياسة الاسعار الزراعية) قد ادت الى الحد من النمو في القطاع الزراعي بسبب تاثيرها السلبي على كفاءة توزيع الموارد والدخول الزراعية فقد كانت الاسعار الزراعية الغير مجزية سبباً في تحويل الموارد بعيداً عن القطاع الزراعي ، مما قلل الانتاج والانتاجية وعجل من حركة الهجرة من الريف الى المدينة وكذلك تردي البنى التحتية والطاقة الكهربائية هذه وغيرها ادت الى تحويل الاراضي الزراعية الى استخدامات غير زراعية . (داود ، 2009 : 3)

ثانياً : ازمة اختلال التوازن الاقتصادي – الزراعي

والمتمثلة بازمة الاختلال بين الانتاج والاستهلاك فالعراق وبصورة خاصة اصبح يستهلك اكثر مما ينتج فيما يتعلق بالمود الغذائية فقد ادى النمو السريع في الطلب على الغذاء وقصور الانتاج الزراعي عن الاستجابة لمتطلبات هذا النمو الى تفاقم مشكلة الانكشاف الغذائي واعتماد العراق على الاستيرادات المتزايدة .

ثالثاً : التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي :

مما يؤشر على الاقتصاد العراقي هو القصور في معدلات تكوين راس المال عموماًوالزراعي بشكل خاص بسبب انخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة الى القطاع الزراعي مقارنة مع الاستثمارات الاخرى فقد بلغت 10% للقطاع الزراعي وهي نسبة منخفضة جداً وبالتالي انعكس هذا الخلل في ضعف التخصيصات الاستثمارية على واقع ومكانة هذا القطاع المهم ان المطلوب عدم تقليل التخصيصات للقطاعات الانتاجية وعدم تركها للقطاع الخاص الان وانما يكون رديفاً لجهد ودور الدولة في المرحلة الانتقالية وبالتالي ليكون لهذا الجهد والقطاع الاساس الضروري للنمو الاقتصادي في القطاعات الاخرى .

ان بناء اقتصاد زراعي منظور لايمكن تركه للقطاع الخاص لقلة امكانياته الاستثمارية وصعوبة التمويل الزراعي بسبب المخاطر الكبيرة التي يتعرض لها الانتاج الزراعي الناجمة عن الجفاف والامطار والصقيع والحشرات والاوبئة وتردي البنى التحتية وغيرها هذا يجعل صاحب راس المال يتردد في تسليف المزارعيناو يطلب فوائد كبيرة مقابل استعمال راس ماله في الزراعة لذلك فان اصرار الحكومة في هذا التوجه وتكليف القطاع بهذا الشأن معناه الحكم على الخطة الاقتصادية القادمة بالفشل في تحقيق اهدافها في التنمية المتوازنة (نجم ، 2009 : 2)

رابعاً : ازمة التكنولوجيا والمستلزمات الفنية :

لاتزال الزراعة في العراق تتسم بشيوع الاساليب التقليدية وهي في مجملها متخلفة تقنياتها كما ان اجهزة البحث العلمي والارشاد الزراعي هي دون المستوى المطلوب من حيث الملاكات والمستوى العلمي والتخصيصات المالية اللازمة لذا فان تطوير التكنولوجيا يحدد مستقبل الزراعة في العراق وان اي استراتيجية لتحسين الاوضاع الزراعية لابد ان تعطي الدولة اولوية لازالة هذه المعوقات والقيود التي تحد من جدوى البرامج المعنية باستنباط التكنولوجيا المحسنة وتطبيقها .

ج- اشكال ومتطلبات استراتيجية التنمية الزراعية في العراق :

ان وضع خطة عصرية لمعالجة المشاكل التي تخص القطاع الزراعي ودراسة الاشكال المختلفة والمتطلبات الضرورية لاستراتيجية التنمية الزراعية الفعالة سيخلق الظروف الموضوعية لان يلعب هذا القطاع دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية للعراق وهنا يمكن ان نشير الى بعض اهم الاشكال للتنمية الزراعية والتي يمكن ان تساعد في صياغة استراتيجية التنمية الزراعية المطلوبة :

اولاً : التنمية الزراعية عن طريق الزراعة المكثفة :

يؤكد هذا التوجه في التنمية على الاستغلال المكثف للارض والعمل واستعمال الاستمدة الكيماوية والعضوية والكننة والبذور المحسنة والاهتمام بالثروة الحيوانية وفق طرق علمية وفنية ملائمة ، فضلاً عن اقامة منشأة الري والبزل التي ستتولى الدولة القيام بها وغيرها من الاجراءات لزيادة فعالية الانتفاع من مصادر المياه بشكل افضل ، ان هذا الشكل من التنمية الزراعية يتوافق مع التطور العلمي وانتاج اصناف جديدة من المحاصيل الزراعية ذو الانتاجية العالية والقدرة على مقاومة الامراض وتحملها للظروف الصعبة فضلاً عن الاهتمام بزراعةالنباتات التي تستخدم كعلف للماشية وكسماد اخضر لقد اثبت هذا الشكل من التنمية جدارته في تطوير انتاجية القطاع الزراعي في بلدان كثيرة ومنها العراق ، اذ جربالاهتمام بالقطاع الزراعي ضمن هذا التوجه في بداية عقد السبعينيات وتم ادخال اصناف جديدة من المحاصيل الزراعية ذات الصفات الجيدة واقيمت المشاريع الري والبزل واستصلاح الاراضي المتملحة ، الا ان هذا التوجه توقف ولم يستمر نتيجة اقحام العراق في حربين مدمرتينوتوقف الاستثمارات والدعم المالي الذي كانت توفره الدولة لهذه المشاريع ان هذا الشكل من التنمية الزراعية يرتبط ايضاً بمدى التطور الصناعي والتقني والعلمي للبلد المعني ، ان البلدان المتطورة

صناعياً تشكل بحد ذاتها سوقاً كبيرة للمنتوجات الزراعية مما يعجل من تطور القطاع الزراعي لغرض تلبية متطلبات السوق وسوقنا العراقية بامس الحاجة لهذا الانتاج وهذاهدف تسعى اليه ستراتيجية التنمية الزراعية المطلوبة .

ثانياً: التنمية الزراعية من خلال دعم دور الفلاح في العملية الزراعية :

بموجب ذالك يتطلب ان تركز القوانين الجديدة على زيادة دور الفلاح الانتاجي في العملية الاقتصادية ، وهذا يستوجب حل مشكلة ملكية الاراضي الزراعية على اساس تمليك الفلاحين الاراضي التي يستطيعون هم وعوائلهم وزراعتها ، مع توفير الكادر العلمي والمهني والقانوني لتسهيل مهمة تنفيذ القانون وتشجيع القطاع الخاص ودعمة قانونيا للاستثمار في المؤسسات الزراعية والصناعات الغذائية من المسائل المهمة التي ستزيد من انتاجية الفلاح ، وتشجيع استعمال المكننة الزراعية عن طريق استملاكها للفلاح او تقسيط اثمانها وتدريبة على استعمالها ، وهنا يمكن ان نستحدث جمعيات زراعية بصيغ مناسبة لتؤدي دوراً مهما في هذا المجال ، ان ادخال التكنلوجيا الحديثة والملائمة في الزراعة واستعمال المحاصيل ذات الانتاجية العالية واستصلاح التربة واقامة شبكة من المبازل والزراعة المغطاة والمفتوحة وربط المؤسسات العلمية مع المؤسسات الزراعية ومع الفلاح ستزيد من المعرفة الزراعية لدية وبالتالي تزيد من الانتاج .

ثالثاً: التنمية الزراعية عن طريق استغلال الاراضي الزراعية الحالية والجديدة .

تعتمد العديد من البلدان النامية في زيادة منتوجهاتها الغذائية بالدرجة الاساسية على استغلال الاراضي المتاحة والبحث عن اراضي جديدة . وقد استعملت هذة السياسة الزراعية في البلدان الفقيرة والتي يشتغل غالبية سكانها في الزراعة ولاتمتلك ثروات معدنية مهمة . ان هذا الشكل من التنمية يتطلب توفير البيئة التحتية الزراعية مثل الطرق وشبكات الري والبزل مما سيؤدي بدوره الى زيادة الانشطة الاقتصادية الاخرى . ان هذا الشكل من التنمية مناسب للعراق ولامتلاكة الكثير من الاراضي الغير مستغلة زراعيا او فيها نسبة ملوحة معينة يمكن معالجتها واستصلاحها وزراعتها ثانية مع التاكيد على ظرورة حل مشكلة تمليك الاراضي الزراعية التي زادت تعقيداً في ظل السياسة الزراعية الحالية وهنا نؤكد عليها لاهميتها في تحقيق جانب مهم واساسي في التنمية الزراعية .

وهنالك متطلبات اساسية لتحقيق التنمية الزراعية نذكر بعض اهمها :-

أ- ضرورة قيام وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية باجراءات الكشف الموقعي للاراضي الزراعية المستصلحة ، وتحديد مدى صلاحيتها للزراعة . او اعادة تأهليها لتكون صالحة لكي تتلائم مع المتطلبات الزراعة الحديثة .

ب- العمل على اعادة تاهيل محطات الري وتوفير المولدات اللازمة لانتاج الطاقة الكهربائية . وبواقع طاقة ضخ تكفي للاراضي الزراعية الصالحة للزراعة ضمن الرقعة مع الاخذ بنظر الاعتبار طاقة استغلال الذروة خلال الصيف .

ت- وضع برامج لمشاريع تهدف الى النهوض بواقع زراعة النخيل وانتاج التمور . والحد من ارتفاع نسبة الملوحة ومناسيب المياة الارضية في ترب المزارع ، ونتيجة عدم وجود شبكات البزل او لاسباب عدم انتظام تشغيل الانظمة فيها .

ث- ضـرورة توزيـع مخزونـات وزارة الزراعـة ودوائرهـا مـن منظومـات الـري الحديثـة وفضـلا عـن المكـائن والمعـدات الاخـرى ، وباسـعار مدعومـة وبقـروض طويلـة الامـد . لاتثقـل كاهـل المـزارع والفـلاح ، بـل تشجعة على اقتنائها وحسب مساحة الارض المملوكة من قبلة ،

ج- تـوفير مسـتلزمات الانتـاج الزراعـي مثـل البـذور . والاسـمدة ، والمبيـدات والادويـة البيطريـة والاعـلاف ومسـتلزمات الانتـاج الحيـواني للسـنوات المقبلـة . مـن اجـل تشـجيع المـزارعين علـى استغلال اراضيهم بصورة ايجابية ومثلى .

ح- الحمايـة الوطنيـة للمنتجـات الزراعيـة النباتيـة والحيوانيـة مـن خـلال منـع او الحـد مـن اسـتيراد المنتجـات الزراعيـة مـن الخـارج لكـي لاتنـافس منتجاتنـا المحليـة مـن الخضـر واللحـوم وتـامين الوضـع المسـتقر للانتـاج المحلـي ليـؤدي دورة طبقـا لمـا تطمـح اليـة خطـط التنميـة الزراعيـة وتحديـد اسـعار المحاصيل والمنتجات الزراعية ومحفزة للانتاج الزراعي .

خ- العمـل علـى اعـادة تاسـيس البـرامج الوطنيـة الزراعيـة ، مثـل بـرامج تنميـة المحاصـيل الاسـتراتيجية وبـرامج التنميـة الثـروة الحيوانيـة التـي كانـت اصـلا تعـد قاعـدة عمـل لـوزارة الزراعـة، واعـادة هيكلـة هـذة البرامج وتحديد جدول زمني لتنفيذها .

د- زيـادة الاهتمـام بالقطـاع الزراعـي حيـث زيـادة التحقيقـات الاسـتثمارية لـة لتطـوير هـذا القطـاع ورسـم سياسـة لادارة الميـاة ووضـع منهـاج شـامل لحـل مسـالة الميـاة ودول الجـوار لتقاسـم الميـاة . وتنمية المياة الجوفية الموجودة في البلد .

ذ- المسـاهمة الجـادة فـي الخطـة الوطنيـة لاحيـاء الاهـوار مـن خـلال تطـوير الانتـاج الزراعـي ولاسـيما الانتـاج الحيـواني لانـة سيسـهم فـي اعـادة التـوازن للريـف العراقـي لاعـادة اعـداد مـن المـزارعين الـذين تركو القرى وهجرو الزراعة ، مما ينعكس على التنمية الزراعية

وبـذالك فـان نجـاح اسـتراتيجة التنميـة الزراعيـة فـي العـراق يعتمـد بصـورة رئيسـية علـى وضـع اسـتراتيجة واضـحة المعـالم تعمـل علـى تطـوير الانتـاج الزراعـي وتنويـع منتجاتـة وتفعيـل القطـاع الزراعـي فـي الحيـاة الاقتصادية وبالتالي ليكون هذا القطاع ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني

3- استراتيجية التنمية الصناعية في العراق :

أ- اهمية ودور التنمية الصناعية في الاقتصاد العراقي .

يعـد التصـنيع حجـر الزاويـة فـي تحقيـق التنميـة الاقتصـادية بمـا يتجـة مـن قـدر التنـوع والمرونـة فـي التحـرك مـن قطـاع او فـرع صـناعي الـى اخـر . كاسـتجابة للمتغيـرات الاقتصـادية الداخليـة والخارجيـة . لـذا تشـكل تنميـة القـدرات الانتاجيـة فـي القطـاع الصـناعي عـاملاً اساسـياً فـي تحقيـق النمـو والاعتمـاد علـى الـذات وتجنـب الاعتمـاد المفـرط علـى العـالم الخـارجي . فـاذا كانـت عمليـة التطـوير وتوسـيع القطـاع الصـناعي مهمـة فـي الاقتصـاد العراقـي . فـان الاهـم مـن ذالـك هـو خلـق انمـاط انتاجيـة جديـدة تسـند النمـو الاقتصـادي المسـتمر عـن طريـق زيـادة التصـنيع لانـة قطـاع دينـامكي فعـال جـدا ، وتنطلـق اهميتـة مـن خـلال تصـنيع المـواد الاوليـة الزراعيـة او المعدنيـة وغيرهـا ، ثـم تـوفير مسـتلزمات الانتـاج للقطـاع الزراعـي ، وكـذاك تعزيـز الـروابط والمتشـابكات

القطاعيـة المختلفـة ، ويسـاهم فـي تعزيـز الانتـاج والصـادرات وتنميتهـا ، والاهممـن ذالـك تـوفير فـرص العمـل الواسعة والمتنامية وبالتالي يساهم بشكل فاعل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

لقـد عـاني القطـاع الصـناعي فـي العـراق مـن تـدمير وتعطيـل المنشـات الصـناعية والبنـى التحتيـة سـواءللقطاع العـام او القطـاع الخـاص ، وحالـة الفوضـى الاقتصـادية التـي شـهدها الاقتصـاد العراقـي بعـد عـام (2003) وقـد تـدهورت القـدرة الانتاجيـة وانخفـاض مسـاهمة القطـاع مـن النتـاج المحلـي الاجمـالي . وفقـد كانـت نسـبة مسـاهمة قطـاع الصـناعة التحويليـة (7.48%) عـام 2003 وانخفضـت لتصـل الـى (2.3%) عـام (2010) ، الامـر الذي يعكس مدى التدهور الذي اصاب هذا القطاع (نزال ، 2007، 3).

كمـا أن انخفـاض القيـود الكمـر كيـة قـد شـجع علـى زيـادة اسـتيراد السـلع المصـنعة وبكلـف منخفضـة انعكـس باشـارة سـلبية علـى عجـز وعـدم قـدرة هـذا القطـاع علـى المنافسـة ممـا ادى الـى اغـلاق وتوقـف العديـد مـن الصانع (الربيعي 2010,4) .

كمـا ان القـائمون علـى ادارة الشـأن الاقتصـادي تنبـوا التوسـع فـي الاسـتيراد كبـديل للنهـوض الاقتصـادي للعـراق حتـى وصـلت نسـبة الاسـتيرادات الـى حـدود 90% مـن المـواد الصـناعية وبحـدود (85%) مـن المـواد الزراعيـة . والجـدول (9) يبـين المنشـأت الصـناعية الكبيـرة والصـغيرة مـن حيـث الاعـداد والقـيم للانتـاج في العراق للمدة (2003-2011).

جدول (9)

تطور عدد المنشات الصناعية الكبيرة والصغيرة وقيم الانتاج في العراق للمدة من (2003-2011) (بالاسعار الجارية ، مليون دينار)

السنوات / المؤشرات	عـــدد المنشـــات الصناعية الكبيرة	عـــدد المنشـــات الصـــــــناعية الصغيرة	قيمـة الانتـاج فـي المنشات الكبيرة	الرواتـب والاجـور فـــي المشـــات الكبيرة
2003	451	17929	4369	----
2004	489	17599	8717	481
2005	452	10088	1143	651
2006	411	11620	1669	647
2007	423	13406	1816	734
2008	487	13905	2636	1136
2009	495	14216	3716	1860
2010	500	16641	3563	1784
2011	511	18520	3872	1964

المصدر / اعداد الجدول بالاعتماد على بيانات المصادر الاتية :

- **وزارة التخطـيط والتعـاون الانمـائي ، الجهـاز المركـزي للاحصـاء . المجموعـة الاحصـائية السـنوية ، 2008 /2009، 2010/2009 ، الجدول (2/1) ، (4/7) ،(4/11) .**

- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2007- 2010) تشرين الثاني /2011، ص 11 .

من معطيات الجدول (9)اعلاة يتبين ان هنالك تحسن نسبي وضعيف في اعداد المنشات الصناعية وقيمة الانتاج ، لكن لم نجد لا السياسات الصناعية ولا الممارسات الادارية او التوجيهات لتشير الى وجود النية الصادقة والمستقرة لتطوير هذا القطاع والنهوض بة ، وتركت المنشات معطلة ومدمرة بل لقد امنعو في تمزيقها عبر خصخصتها بقرارات متعجلة ومرتبكة ولربما لاعتبارات عديدة ، واهدار المال العام باابخس الاثمان فهي خسارة لثروة البلد والشعب . ولكن يمكننا القول ولتكون متفائلين انة في الخطة الاقتصادية بعد عام 2010 وضمن خطة التنمية الاقتصادية وللمدة (2010 – 2014) وهي اول خطة بهذا المدى قد ركزت قوها على تطوير القطاعات ومن بينها القطاع الصناعي لتمثل البداية الصحيحة نحو الطريق الصحيح وفق رؤيا واضحة وبخطة استثمارية ملائمة ،

ب- متطلبات التنمية الصناعية في العراق :

من اجل ان نضع تصور الاستراتيجية التنمية الصناعية في العراق بموجب ماتمت الاشارة الية من معوقات او قيود ، فان هناك متطلبات عملية واتخاذ اجراءات وتدابير موضوعية متعددة ومتسلسلة مبينة على ثوابت البحث العلمي والتقويم الناتج للمشاريع ومن بين اهمها :

اولا- تنظيم حملة وطنية شاملة لتشجيع المواطنين للاعتزاز وتفعيل المنتجات الصناعية المحلية ، وتحفيز الدافع الوطني للاقتناء المنتج المحلي ، والنهوض بالمنشات الصناعية العراقية وتاهيل تلك المنشات التي تتمتع بجدوى اقتصادية ضمن تاهيلها وتكون متزامنة مع تاهيل العاملين بدورات تدريبية وتطويرية لرفع مستويات الاداء والعمل داخل وخارج العراق .

ثانياً- ضرورة عدم التسرع بالاخذ باسلوب الخصخصة مع التاكيد على ان يتم هذة العملية تحت الرقابة مشددة من اجل تجاوز أي اخطاء للتحول بشكل سريع وغير مدروس مما يؤدي الى هدر تلك المصانع والمنشاءت التي تعد من الثروات الوطنية لتذهب بعد ذالك الى شخصيات وكارتلات وزمر بعيدة عن المسؤولية الوطنية والاجتماعية .

ثالثاً- مشاركة المستثمرين في تاهيل المنشات التي هي بحاجة الى مبالغ مالية كبيرة وخبرات تقنيات عالمية لايتمكن القطاع الخاص من الاضطلاع بها .

رابعا - منح القطاع الخاص الاعفاء الضريبي الذي يتمتع بة المستثمرين في قانون الاستثمار ولمدة (10) سنة الى (15) سنة . ومنح القروض مبالغ مالية مناسبة وبفوائد منخفضة ولمدة طويلة نسبياً من (5-10) سنوات لتحديث الابنية وتطوير وتاهيل وتغير المكائن الموجودة في المعامل والمصانع وفتح باب التدريب والتاهيل للكوادر العاملة في هذا القطاع اما في المعاهد الفنية والجامعات العراقية المتخصصة (الورش الفنية) وايفاد نسبة منهم الى خارج العراق او جلب المدربين الى العراق وفتح الدورات التاهيلية لهم .

خامساً- تشجيع الاستثمار بشكل حقيقي وراس مال عراقي المهاجر وراس المال الاجنبي ضمن اولويات هيئة الاستثمار الوطني وهيئات الاستثمار في المحافظات لتهيئة البيئة والمناخ الاستثماري الملائم وتذليل العقبات التي تواجة المستثمرين وتعديل بعض فقرات القانون (13) لسنة 2006 . لان هنالك الكثير من المستثمرين يرغبون بالاستثمار في العراق وقد حاول بعضهم الاستثمار فعلا لكنهم واجهو الكثير من صعوبات والمعرقلات وفيها مايمكن معالجتة لانها طارئة او مصطنعة ، او ترتبط بالفساد الاداري والمالي ، او لعدم وجود الارادة الحقيقية لاعمار البلاد والاستثمار فية .

سادساً- اعادة النظر بالاستيراد وتحديد دخول البضائع المصنعة الى العراق التي يمكن ان تتنج مثيلا لها في داخل العراق ، ووضع رسوم كمركية على المنتجات المصنعة بالكامل والتي تدخل الاسواق المحلية ، اسوة بالرسوم الكمركية في البلدان المجاورة والدول الاخرى وفق المعايير ونسب تحدد وترتب ، وتفعيل دور الجهاز المركزي للتقيس والسيطرة النوعية ، وتطوير وتوفير الاحتياجات المحتبرية واجهزتها وكفاءتها العاملين فيها ، وزيادة عددهم وبنوعية جيدة للسيطرة على البظائع وسرعة انجاز العمل وعدم التواطئ بذالك واعفاء المواد الاولية الداخلة في تلك الصناعة من الرسوم الكمركية .

سابعاً- اصدار تشريعات وقوانين تعنى بالصناعة العراقية والية التحول نحو الخصخصة لانعدام وجود خطة حقيقية موضوعة للانتقال من حالة القطاع العام الى القطاع الخاص بما يخدم العمل الصناعي وليتقدم الدعم للاقتصاد العراقي ويسهم في تقليل اعداد البطالة تدريجياً . ومن المفيد جدا في ظل المرحلة الانتقالية انة يستمر الاهتمام بالقطاع العام ويفعل الدور القطاع الخاص لحين انة ينمو ويصبح قادراً على تحمل الدور والمساهمة ثم يبداء التقليص ولانسحاب التدريجي للقطاع العام واناطة الدور الى القطاع الخاص .

ثامناً- زيادة التخصيصات الاستثمارية ضمن الموازنة العامة السنوية في العراق الى القطاع الصناعي والصناعات التحويلية بشكل خاص بموجب استرانيجية محددة وذات اولوليات وبحسب الاهمية .

4- استراتيجة التنمية السياحية في العراق

أ- أهمية ودور التنمية السياحية في العراق :

السياحة صناعة والسياحة نهر من ذهب لاينضب ، لذا تعد السياحة موردا ماليا إضافيا مع القطاعات الأخرى ، وأحيانا تعد المورد الأساس لبعض الدول ، وتعمل السياحة على تحسين موازين المدفوعات وتوفير فرص عمل جديدة . وتساهم في حل مشكلة البطالة وتوفر فرص استثمارية عديدة .

لم تعد السياحة مجرد انتقال الإفراد من بلد إلى أخر كما كانت في السابق بل هي حاجة اجتماعية أساسية فضلاً عن كونها مورد مهم للعملات الأجنبية للمساهمة في توسيع القاعدة الإنتاجية لغرض زيادة مصادر الدخل القومي وبذالك تساهم في نشر الثقافة والوعي لأي بلد وتبادل الثقافات بين الأمم والشعوب . وتطور السياحة هي انعكاس لتطور القطاعات الأخرى وبالتالي لاتحتاج إلى استثمارات كبيرة خاصة بها لأنها جزء من عملية النمو وتطور التي تحصل في البني التحتية في البلد .

إن الاهتمام بالتنمية السياحية ينطلق من كونها إحدى أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لأي بلد ، وبالتالي دفع إلى تعاظم دورها في التنمية من خلال تشجيع الاستثمارات في إنشاء المشروعات السياحية

فـي إطـار الإعفـاءات الضـريبية علـى واردات السـياحية ، كمـا سـتوفر فـرص مهمـة لمسـاهمة الدولـة فـي إنشـاء مشـاريع البنـي التحتيـة فـي البلـد ، ثـم أن تطـوير وتفعيـل التنميـة السـياحية تسـاهم فـي تحقيـق التنميـة المتوازنـة للأقـاليم والمحافظـات لاسـيما وان المواقـع الحضـارية والتاريخيـة والسـياحية والدينيـة تتـوزع بـين مختلـف أرجـاء العـراق ممـا يعنـي إمكانيـة المسـاهمة فـي حصـول تنميـة متوازنـة لهـذه المحافظـات وصـلاً إلـى أن تصـبح هـذه المحافظات مناطق جلب سكاني ، وكذالك تساهم السياحة في إنعاش المستعمرات البشرية .

أمـا فـي العـراق الـذي يتميـز بتـوفر مقومـات السـياحة المتنوعـة ، فهـو بلـد الحضـارات القديمـة وبلـد الأنبيـاء والمرسلين وبلد الرافدين العظيمين ومرقد الأئمة الأطهار . (عليوي ،2010، 4) .

إلا أنـة لـم تحـض السـياحة باهتمـام خـلال المـدة الماضـية بسـبب ظـروف العـراق وتراجـع مؤشـرات هـذا القطـاع ، فـي الوقـت الـذي كانـت تشـير فيـه بعـض الدراسـات المتخصصـة للسـياحة الدينيـة التـي تحتـل المركـز الأول إن قطـاع السـياحة كـان مـن الممكـن إن يـوفر إيـرادات تصـل إلـى مايقـارب (6-8) مليـار دولار فـي عقـد التسـعينات .

أمـا بعـد عـام 2003 فقـد بـداء الاهتمـام بالسـياحة لاسـيما الدينيـة منهـا . وهيـة مـن الأنشـطة الواعـدة فـي حالـة تـوفر الأمن والاستقرار وفرض القانون ونشر الوعي السياحي بين إفراد الشعب .

ويمكـــن أن نشـــير إلـــى صـــافي الإيـــرادات المتحققـــة مـــن الســـياحة مـــن العـــراق خـــلال المـــدة (2003-2007) . علمـا أن قطـاع السـياحة بموجـب تصـنيف الحسـابات القوميـة فـي احصـاءت الجهـاز المركـزي لـوزارة التخطـيط تـدمج ضـمن قطـاع تجـارة الجملـة والمفـرد ولـيس قطـاع مسـتقلا. علمـا إن السـياحة الدينيـة تشـكل مـا نسـبة (70%) مـن إيـرادات السـياحة فـي العـراق . (طالـب ، 2005 ، 31) والجـدول (10) بين صافي المكاسب المتحققة للقطاع السياحة في العراق للمدة (2003-2007)

جدول (10)

صافي المكاسب المتحققة لقطاع السياحة في العراق للمدة (2003-2007) (مليون دينار)

السنة	الإيرادات	المصاريف	صافي الرصيد
2003	69.586	6.460	63.126
2004	46.655	13.879	32.770
2005	34.223	13.049	21.174
2006	48.740	10.139	38.226
2007	74.346	15.944	58.402
المجموع	273.552	59.846	213.705

المصـــدر :- وزارة التخطـــيط والتعـــاون الإنمـــائي ، الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء ، المجموعـــة الإحصـــائية السنوية ، سنوات مختلفة

- صافي الرصيد احتسب من قبل الباحث

يتضح من الجدول أعلاه إن إيرادات السياحة بدأت بالزيادة ولتساهم في رفد الدخل القومي للعراق وكمصدر اضافي واعد

ب- معوقات التنمية السياحية في العراق :

تباين المعوقات التي تواجه السياحة لتباين درجة التقدم الاقتصادي والحضاري في الدول . وفي العراق هنالك العديد من المعوقات والمشكلات التي أدت إلى تقليص دور السياحة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن بين أهم المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية السياحية أهما :

أولا- الافتقار إلى الإستراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وأفاق تطورها يمكن ان تؤشر المطلوب على المستوى القومي الإقليمي والمحلي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و الدينية والموروث الحضاري وعدم وضوح الرويا السياحية .

ثانيا- ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية ومما يقلل وباستمرار ومن أهمها في إطار تواضع التخصصات المالية المخصصة للسياحة مما يعكس قلة المشاريع المنجزة أو المخطط لها وضعف أداء السياسات العامة في تبني إستراتيجية واضحة المعاني للسياحة . (الرائد ، 2006و 4) .

ثالثا- عدم توفر البيانات والمعلومات والإحصاءات عن واقع السياحة في العراق .

رابعا- تواضع نوعية المنشاءت والخدمات وضعف أو قصور في المرافق الأساسية والخدمات ، كالطرق ، والكهرباء ، والاتصالات ، و الصرف الصحي وغيرها .

خامساً - تواضع وقلة المؤسسات التعليمية المتخصصة وضعف مستوى تأهيل وتدريب لدى نسبة عالية من العامين وقصور برامج التدريب السياحي والفندقي للنهوض بمستوى الخدمات والتسهيلات السياحية التي تتطلب قوة عمل مؤهلة .

سادساً- انخفاض وتدني مستوى النظافة العامة في المدن والمناطق السياحية والأثرية وعدم كفاية المرافق العامة وانخفاض الوعي والثقافة السياحية .

سابعاً- الإهمال في المناطق الأثرية والمدن الحضرية ولا سيما المواقع الدينية والمباني التاريخية ، وهنالك تقصير في المجال الصيانة والترميم وإعادة البناء وإجراء المزيد من إعمال التنقيب وعدم وجود نظام مبرمج لزيارة وزيادة جذب السواح في هذه المناطق .

ثامناً- عدم كفاية وسائل الحد من تهريب الآثار والقطع الاثارية أو إرجاعها مما أسهم في تفاقم المشكلة وتقويض معالم السياحة

تاسعاً- عدم الاستقرار الأمني والسياسي عوامل مهمة جداً وحاسمة كمعوق للتنمية السياحية

عاشراً- الإعمال التدميرية والحربية التي مارسها الاحتلال الأمريكي للعديد من المواقع الاثارية المهمة والقصف لها او اتخاذها مواقع للقوات المحتلة الأمريكية مما الحق الاظرار البليغة بها ، ومن بينها على سبيل المثال ، بابل ، وأور ، والنمرود نتيجة تحويلها إلى قاعدتين عسكريتين للقوات المحتلة . وقبلها قام

السلاح الجو الأمريكي بظرب مدينة أور بأحدث الصواريخ المدمرة 1991 وبالتحديد منطقة المعابد وكذالك مدينة النمرود في الموصل حولت إلى ثكنة عسكرية لقوات الاحتلال

ج- متطلبات التنمية السياحية في العراق :-

بهدف وضع إستراتيجية فعالة للتنمية السياحية في العراق فان ذالك يتطلب الأتي :

أولا - إعادة هيكلة هذا القطاع بالشكل الأمثل والإفادة من الخبرات الدولية المتراكمة وخاصة وان العراق قد عاد إلى منتظمة السياحة العالمية وتبوء مركز نائب الرئيس في المنظمة ، وتبداء هذه العملية لتنمية وتطوير ودعم القطاع الخاص المتمرس في هذا العمل فنحن نحتاج إلى ثقافة سياحية ووعي سياحي وأخلاق سياحية في الأساس في نمو هذا العمل وتطويره وانطلاق من نهج اقتصاد السوق الذي أشار إلية الدستور ولأجل النهوض بكل هذه المهام لابد من تأسيس جديد عبرة قيام وزارة السياحة سيادية مستقلة تأخذ على عاتقها بناء مؤسسات رصينة متخصصة بعيدة عن المحسوبة وتضع الشخص المناسب في المكان المناسب .

ثانياً - فسح المجال إمام الاستثمارات السياحية المتخصصة سواء كان للمشاريع القائمة من فنادق آو منشات سياحية أم بناء مرافق سياحية جديدة على إن توخذ بنظر الحسبان إن يكون للمستثمر السياحي خصوصية تختلف عن بقية أنواع الاستثمارات فالسياحة هي صناعة وعلى الحكومة إن تخلق بئية قانونية استثمارية من دون تعقيد أو روتين أو أساليب بالية متخلفة تعرقل أقدام المستثمرين إلى البلد .

ثالثا - ولأجل النهوض بهذه العملية والمساعدة في حل مشكلة البطالة لابد من وجود قاعدة ثقافية فكرية للعاملين بهذا القطاع وفي مقدمتيها التعليم وتنمية الموارد البشرية عبر الإكثار من الكليات والمعاهد السياحية لأنها تحتاج من عاملين بهذا القطاع بمواصفات خاصة بالمظهر والشكل والتربية والتعامل مع السياح حيث لايتجاوز عدد العاملين من مخرجات القطاع السياحي من معاهد وكليات أكثر من 5% (1) من الخرجين فقط وهذا يعمل على تدني واقع هذا القطاع ولا بد في هذه الحالة من الإفادة من الخبرات الدول التي سبقتنا في هذا المضمار مثل لبنان تركيا وغيرها من الدول المتقدمة في هذا المضمار.

رابعاً - من اجل الترويج للنشاط السياحي لابد من الاهتمام بالإعلام السياحي والترويج له و يبدءا ذالك عن طريق توثيق معالمنا السياحية وطبع الدليل السياحي وتوزيع هذه النشرات بالإفادة من السفارات والملحقيات الإعلامية والتجارية المنتشرة في جميع أنحاء العالم هذه النشرات والبوسترات إلي توضح المعالم السياحية في العراق واستخدام الإعلام المرئي والمسموع وعن طريق المعارض والمؤتمرات السياحية المتواصلة في كافة المواسم .

خامساً - الإفادة من خبرات العالم وادخل التقنيات الحديثة في إدارة منشاتنا السياحية ومرافقها من فنادق وغيرها وادخل منظومة حديثة في ذالك وبناء قواعد بيانات واحصائات للطاقة التشغيلية الاستيعابية لمشاتنا السياحية واستقدام منظومة الانترنيت في هذه العملية وتوفير الخرائط التوضيحية خاصة في المناطق الآثار القديمة التي نفتخر بكون بلدنا يمتلك إحدى أهم ركائز الحضارات العالمية ولابد هنا من التأكيد ثانيا على أهمية التعليم الاكاديمة السياحي وعلية سوف نلجاء إلى الاستثمار كبديل امثل لغرض تأهيل هذه

الفنادق ورفع مستواها بمستوى فنادق خمس نجوم حيث تفتقد بغداد لطاقة إيواء بمستوى خمس نجوم لإيواء الضيوف والمستثمرين القادمين للبلد .

سادساً – إن نبداء أولا بالطريق الأسهل وهو السياحة الداخلية فما نملكه من مناطق سياحية في العديد من مناطق العراق من سياحة دينية في المناطق المقدسة وتحسين الإيواء فيها بما يناسب هذه المناطق وكذالك الاهتمام بمناطق الاصطياف في كردستان العراق وتنمية وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في أعمار هذه المناطق وإعادة تأهيل المدن والمجمعات السياحية والمنتزهات المنتشرة في جميع إنحاء العراق إضافة إلى أحياء السياحة في مناطق الاهوار لغرض إجراء توزيع الجغرافي والاقتصادي لهذا النشاط في إنحاء العراق كافة .

5- إستراتيجية مشروع القناة الجافة وتنشيط التجارة و الترانزيت .

إن موقع العراق الاستراتيجي والجغرافي كحلقة وصل بين الشرق والغرب وقربة من دول أخرى جعل من مشروع القناة الجافة مهما وهو امتداد لطريق الحرير القديم .

ويعد هذا المشروع بداية لتغير خارطة الاقتصاد العالمي وليس المحلي أو الإقليمي وحسب . ويجعل من حركة التجارة نشطة وكذالك حركة الترانزيت عبر العراق . أن القناة الجافة العراقية تمتاز بقصر المسافة التي تقطعها البضائع عبر السكك الحديد أو أسطول النقل لوزارة النقل البري العراقية . سواء من الموانئ العراقية إلى التركية والسورية والأردنية أو الطريق البرية الموصلة إلى دول شرق وشمال أوربا واسيا الوسطى . وبخلاف جميع دول الجوار التي تبعد عن نقطة التقاء بالغرب باظعاف هذه المسافة إلى أنها يمكن أن تستفيد من هذا المشروع والإسهام فيه بما يخدم مصالحها أيضاً .

أن المشروع سيختزل الاف الأميال البحرية والبرية ونحو (20-25) يوم تقطعها البواخر والسفن في المياه العربية والبحر الأحمر لعبور قناة السويس إلى أوربا لتفريغ وشحن البضائع . فضلا عن نفقات تقدر بعشرات الملاين من الدولارات ستدفعها الدول وشركات النقل البحري والتجارة العالمية .

إن البواخر القادمة من استراليا ودول شرق أسيا وأوربا ستتبادل الشحن والتفريغ للبضائع المنقولة عبر السكك الحديد أو أسطول النقل البري من العراق الى تركيا وسوريا والأردن .

ووصفت الشركة العامة للموانى العراقية مشروع القناة الجافة بأنة بداية تغير خارطة الاقتصاد العالمي والاقليمي وحركة التجارة الدولية كونه سيغير دور الموانى الخليجية وقناة السويس المصرية وسيوفر إيرادات تقدر بعشرات المليارات من الدولارات والتي تعتمد بالطبع على حركة التجارة وفعالية نشاطها (الموانئ العراقية، 2006,12) .

لقد أبدت العديد من شركات النقل البحري العالمية رغبة شديدة بالإسهام في هذا المشروع فقد أوضحت مدير موقع وعمليات شركة (CMA---CGM) الفرنسية أنة هنالك خطط مستقبلية منها التوسع في الموانئ الآخرى والاستثمار في ميناء الفاو الكبير المزمع إنشأءه . فضلا عن إلغاء المحطات الفرعية (الموانى الخليجية) . وشحن البضائع بشكل مباشر من الشرق والغرب إلى العراق .

وسيتحول ميناء ام قصر إلى محطة طرفية تستقبل البضائع للنقل عن طريق سكك الحديد الى موانئ الطرطوس التركي واللاذقية السوري والعقبة الاردني ومن هناك يتم شحنها مرة اخرة الى البواخرة العائدة للشركة والى اوربا وبذلك توفر الاجور التي تدفع الى قناة السويس المصرية وكلف التفريغ والشحن في الموانئ الخليج الى العراق . كذالك يستلزم الامر بناء مناطق لوجستية والميناء الجاف في منطقة الشالجية في بغداد لتجميع البظائع وشحنها بالقطارات الى المحطات القريبة من جنوب تركيا ومنها تنقل برا او بحرا الى شرق وشمال اوربا لاسيما منطقة اسيا الوسطى كونها لاتطل على البحر . وتنتقل البضائع الى الميناء الجاف في الشالجية من الموانئ العراقية عبر سكك الحديد او انلقل البري مباشراً وبحراسة كمركية ليتم استيفاء الرسوم الكمركية واستكمال الاجراءات الاخرى في ، بهدف اختتصار الوقت والجهد والحقلات الروتينية الزائدة بين الموانئ والجهات المعنية في العاصمة . ويرى العديد من الخبراء والمحليلن ان العراق سيكون محط ارتكاز لنقل البظائع العالمية سواء الاوربية او الاسيوية نتيجة لظروف المنطقة الغير مستقرة سواء في الدول العربية او دول الجوار لها . وحالت التصعيد السياسي العسكري في المنطقة الاقليمية الامر الذي دفع تركيا الى التفكير بجدية لنقل بظائها عبر العراق بدل من سوريا لوصولها لشرق اسيا ودول الخليج العربي وهنا من الظروري جدا ان يظع العراق نظاما لتنشيط حركة التجارة والترانزيت مع الدول المجاورة لكي نجذب كافة البظائع الدولية لتمر عبر الاراضي العراقية من اجل توفير ايرادات عالية لتنمية الاقتصاد العراقي والنهوض بة مع ايجاد مناطق حرة للتبادلات التجارية مثلا (في البصرة واخرى في الانبار ودهوك) .

لذا فان التغيرات (والربيع للتغير العربي) قد وفرت للعراق فرصة ذهبية سانحة ليكون منطقة استراتيجية نقل البظائع العالمية ومركز التجارة الدولية وعلية استثمارها بكل كفاءة وتهيئة كافة المستلزمات لها والا تضيع الفرصة والوقت لتجاذبات السياسية او تحت الضغوط الاقليمية .

ويكمل هذا المشروع العملاق انشاء منطقة اقتصادية الدولية الحرة في مثلث الفاو . وعند تنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير والمنطقة الاقتنصادية الدولية الحرة فان الايرادات المحتملة للعراق منها توازي موارد العراق النفطية حاليا .

6- استراتيجة التنمية البشرية المستدامة في العراق :

لقد خلق الله سبحانة وتعالي الإنسان في أحسن تقويم وعلمه مالم يكن يعلم وميزة عن سائر مخلوقاته بالعلم والمعرفة والكتابة واول اية نزلت في القران الكريم تحث على القراءة والتعلم وقد وردت كلمة العلم وما يشتق منها في القران الكريم (446) مرة . ثم اشار العديد من الاقتصاديين ومن بينهم (الفريد مارشال) الذي عاصر بداية التغيير في مضمون الإنتاج في مطلع النصف الاول من القرن العشرين الى دور العنصر البشري فقد اشاره الى ((اثمن راس المال هو مايستثمر في البشر)) (marshall,1939,218) .

ويتجسد مبادى عالمية مطالبة الحياة بالحق بالحياة لكافة البشر وان هذا الحق لايقبل التجزئة والتميز او التفاوت والبشر كلهم سواء في التمتع بالرفاهية والبقاء ولا فرق بين موقع او انتماء ، انة بناء منسجم مع متطلبات التنمية البشرية مع صعوبة استدامتها ، وتلك هي القيمة العليا للتنمية البشرية المستدامة التي لاتعلوها قيمة وتنطلق ركيزة التنمية البشرية من التشديد على ان البشر هم الثروة الحقيقة للامم وبالتالي لابد

مـن ان يكـون محـور التنميـة وغايتهـا وهـذا هـو الـذي يحـدد وظيفـة التنميـة فـي انهـا عمليـة تسـتهدف توسـيع خيارات الناس .

امـا التنميـة المسـتدامة (sustainaple) تعـرف حسـب اللجنـة العالميـة للبيئـة والتنميـة (بانهـا التنميـة التـي تلبـي احتياجـات الحـاظر ودون الانتقـاص مـن قـدرات الاجيـال القادمـة علـى الوفـاء باحتياجاتهـا وعـدم الحـاق الظرر بالبيئة) . (**الهيتي ، 2009 ، 14)** .

للتنميـة المسـتدامة ثـلاث ابعـاد رئيسـية هـي : (البيئـة – المجتمـع – الاقتصـاد) ومحصـلة الجمـع بـين التنميـة البشـرية والتنميـة المسـتدامة تـاتي الـولادة الجديـدة لـنهج التنميـة البشـرية المسـتدامة فـي انهـا لاتولـد نمـوا اقتصـاديا فحسـب بـل تـوزع ايضـا فوائـده توزيعـاً منصـفا، تنميـة تعيـد توليـد البيئـة بـدلاً مـن ان تـدمرها تنميـة تمكـن النـاس بـدلا مـن ان تهمشـهم ، انهـا تنميـة تعطـي الاولويـة للفقـراء وتوسـيع نطـاق اختيـاراتهم وفرصـهم وتتـيح الفرصـة بمشـاركتهم فـي القـرارات التـي تـؤثر فـي حيـاتهم انهـا تنميـة مواليـة للنـاس . (البسـتاني ، 2009 ، 58) اذن هـي تنميـة مـن خـلال النـاس ولاجلهـم ، تفـتح الفـرص للجيـل الحاضـر ومسـتقبل اجيالـه وترعـى نظـم الطبيعيـة . الاسـتدامة تسـتهدف ضـمان حاجـات الجيـل الحـالي دون الاظـرار بحاجـات الاجيـال القادمـة . ان تحقيـق مبـداء الانصاف بين الاجيال ولكل جيل في امتداده الزمني الذي يربط الحاضر المستقبل .

وتتركـز المتطلبـات الاساسـية للتنميـة البشـرية المسـتدامة فـي القضـاء علـى الفقـر . وتخفـيض معـدلات النمـو السـكاني وتوزيـع اكثـر عدالـة للمـوارد والموجـودات ، وجعـل البشـر اكثـر تعليمـاً وصـحة وتـدريبا ومهـارة . واسـتهداف حكومـة اكثـر تشـاركاً واقـل مركزيـة ، واعتمـاد انظمـة تجاريـة اكثـر لبراليـة داخليـاً وبـين الـدول ، وادراك اكبـر طبيعـة النظـام البيئـي وتنوعـة . ومـن هنـا لابـد ان تكـون العلاقـة بـين القـدرات والاسـتخدامات متوزانـة ومتناغمـة ، فتوازنهـا يجسـد العدالـة ، وتناغمهـا يضـمن الفعاليـة . ولهـذا يـاتي التاكيـد علـى حقيقـة ان توليـد العمالـة المنتجـة ينبغـي ان يكـون الهـدف المركـزي لاسـتراتيجية التنميـة البشـرية ، لانهـا تعـد القاسـم المشـترك بـين توليـد القـدرات واسـتخدامها . ويتضـمن تكـوين وتوسـيع القـدرات عـن طريـق المعرفـة والصـحة واكتسـاب المهـارات ويتحقـق اساسـاً بواسـطة التـدريب والتاهيـل لتحقيـق هـدفين حيـويين كلاهمـا يـتظمن توسـيعا للخيـارت المتضـمنة مـا يمكـن ان يفعلـة البشـر او يكـون عليـة فـي مسـار حيـاتهم . لان ذالـك يمثـل الغايـة والوسـيلة فـي ان واحـد . كذالك تعد عملية تكوين وتوسيع القدرات مطلوبة لسببين اساسياً هما:

اولاً : كمـي ، باعتبـارة مفتـاح فـرص العمـل الـذي يـزود العمليـة الانتاجيـة بمـا تحتـاج اليـة مـن متطلبـات والقـوة العاملة البشرية .

ثانيـا : نـوعي ، لانـة يتعلـق بـالمنظور المطلـوب فـي اطـار عمليـة مسـتمرة تسـتهدف المواكبـة علـى الصـعيد المعرفي عموما ، والتقني خاصاً .

وبهـذا تصـبح عمليـة اكتسـاب المهـارات مـن خـلال التـدريب والتاهيـل مـن اولويـات اهـداف عمليـة التنميـة والتطـوير . وهنـا تبـرز اعتبـارات نوعيـة رأس المـال البشـري فـي أوسـع ابعـادة . لـذا فـان فـرص الحصـول علـى العمالـة المنتجـة هـي التجسـيد الفعلـي للحـق فـي الحيـاة ، كمـا ان فيهـا يـرد حـق المشـاركة فـي خلـق الثـروات والتمتـع بمنافعها .

ولكـي يتحـول النمـو الاقتصـادي الـى وسـيلة لتحقيـق التنميـة البشـرية المسـتدامة ينبغـي ان تتـوفر جملـة مـن الشروط او المتطلبات ومن اهمها . (البستاني ، 2009، 92)

توسيع قاعدة الدخول والثروات من خلال ايجاد فرص كافية وسريعة للعمل المنتج

تحقيق تنمية اجتماعية رصينة

حماية البئية وتشديدها .

وهنـا يكـون دور الدولـة الاجتمـاعي والاقتصـادي حيـوي فـي تحقيـق العدالـة الاجتماعيـة عـن طريـق تقلـيص عـدم المسـاواة وضـمان توزيـع عـادل للمنـافع. وان تقلـيص الفقـر يعـد شـرطاً ضـروريا لضـمان تنميـة الإنسـان وتطـوره . وكـذلك لتحقيـق الاسـتخدام الكامـل للعمالـة مـن اجـل رفاهيـة الإنسـان فـي مجتمعـة لضـمان التماسـك الاجتمـاعي والتوازن في المجتمع وتناسق حركة وتطوره .

ان وجـود الدولـة مطلـوب مـن حيـث المبـداء لغيـاب التلقائيـة بـين النمـو الاقتصـادي وتحقيـق تنميـة بشـرية الامـر الـذي يسـتدعي الحاجـة الـى سياسـة مدركـة هادفـة وفاعلـة علـى الصـعيدين الاقتصـادي والاجتمـاعي و لكـن هـذا التـدخل للدولـة ينبغـي الا يلحـق الظـرر باليـة السـوق . انهمـا اليتـان متكاملتـان . وبهـذا التكامـل يبـرز معيـار اتاحـة الفرصـة لظـرورة اعـادة تعريـف واعطـاء مفهـوم جديـد لـدور الدولـة وتنظـيم كفائتهـا . واذا كانـت اليـة السـوق تعـد حيويـة للكفـاءة والتخصيصـية ، لكنهـا غيـر قـادرة علـى ضـمان العدالـة التوزيعيـة ، انهـا اليـة غيـر فعالـة فـي تسـريب منـافع النمـو الاقتصـادي الـى النـاس لينـتج عـن ذلـك ظـرورة اصـلاحها لكـي يتـاح لكـل شـخص امكانيـة الحصـول علـى المزايـا التـي توفرهـا ، وهيـة وسـيلة وليسـت غايـة ، وغرضـها بالتـالي ان تخـدم النـاس ولـيس العكس .

واسـتخدامة التنميـة فـي جوهرهـا ان تتـاحج لكـل فـرد الفرصـة المتسـاوية فـي التنميـة . وان هـذة التنميـة ينبغـي ان تكـون عادلـة ومسـتديمة اقتصـادياً واجتماعيـا وسياسـيا ً وبيئيـاً ، فالاسـتدامة هـي معيـار توجـة مسـار التنميـة نحـو المستقبل ، اذ تكمن فيها شروط حماية حقوق الاجيال الحالية وةالقادمة . (البستاني ، 2009، 48)

وبـذلك فـان اعتمـاد مـنهج التنميـة البشـرية يعـد بـديلا للفكـر الاقتصـادي الليبرالـي الـذي هـيمن علـى توجهـات التنميـة الدولية للعقود الماضية ، وهي تحدد بعدين حيوين لمسار التنمية الدولية هما :

- احتـوى النمـوذج الليبرالـي السـابق (حالـة الانفصـام) . اذ هـيمن النمـو الاقتصـادي علـى اهـداف التنميـة والـذي اعتبـرة هـدفا بحـد ذاتـة ، وبـذالك خلـق انقسـاما حـاداً بيسـن الجـانبين الاقتصـادي والاجتمـاعي للتنمية .
- تاكيـد مـنهج التنميـة البشـرية المسـتدامة علـى حالـة الالتحـام كبـديل حاسـم ، وجـاعلاً البعـد الاجتمـاعي رديفاً للمسار الاقتصادي في التنمية .

والان لنركـز علـى الجانـب المهـم فـي التنميـة البشـرية المسـتدامة الا وهـو التعلـيم للحصـول علـى المعرفـة . فـالتعليم يعـد مـن اعمـدة الاقتصـاد المعرفـي المهمـة ودوره مركزيـا وان اكتسـاب المعرفـة الجديـدة يكـون مـن خـلال التعلـيم والتـدريب . فـالتعليم هـو المفتـاح الرئيسـي لاعطـاء دفعـة للتنميـة الاقتصـادية ، وهـو مفتـاح المعرفـة الفعالـة ويتطلـب تحقيـق هـذا المكـون نظامـا تعليمـاً مرنـا يبـداء مـن التعلـيم الاساسـي لتطـوير المهـارات التقنيـة وتشـجيع التفكيـر الخـلاق والابتكـار . ثـم كنظـام تعليمـي مـدى الحيـاة (التعلـيم المفتـوح) . لـذا فـان وجـود طاقـات بشـرية

مؤهلة على مستوى عال وقادرة على استخراج واستخلاص المعلومات ومعالجتها وتحويلها الى معرفة وتوظيفها يتطلب وجود نظام تعليمي قوي يتمتع بمخرجات ذات جودة عالية قادرة على الابداع والابتكار والتعامل مع التقنية الحديثة وانتاجها وتوظيفها لتوليد المعرفة . لذا الامر يتطلب تطوير المناهج التعليمية وتحقيق نقلة نوعية من الاسلوب التقليدي الى التعليم الحديث والمعاصر باستخدام الوسائل المتعددة لايصال ودعم ومساندة التعليم .والتعليم عن بعد والتعليم الالكتروني وفق استرايجية فعالة معاصرة للتعليم العالي بما ينسجم مع تطورات المعاصرة لكي يساهم في تحقيق بوادر التطور والتنمية المستدامة .

وهناك ثلاث مفاتيح رئيسية للتطوير النظم التعليمية في ضوء التطورات العالمية وحركة العولمة .

اولاً:- ابداء العناية الازمة لجودة التعليم واقتصادياته وملائمة ومردوة على الفرد والمؤسسة والمجتمع .

ثانياً : توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في شؤون التعليم في التخطيط والتمويل والتنفيذ تضم برامج تنمية الموارد البشرية وتطوير دور الجهات الحكومية في التنظيم والرقابة والتقييم والمسائلة .

ثالثاً : استثمار تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة في مراحل التعليم بما يخدم التوجة نحو اقتصاد المعرفة .

2- الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات :

اولاً : ان ضمان اشباع الحاجات الاساسية لجميع افراد المجتمع العراقي هي هدف وركن اساسي لاية سياسة اقتصادية في العراق لان مقومات تحقيق هذا الهدف متوفرة فيه ، وان عملية تحديد فلسفة النظام الاقتصادي وتحديد دور الدولة في ادارة الاقتصاد امر في غاية الاهمية والضرورة في العراق لان ما ورد في الدستور الحالي من معالجة للقضايا الاقتصادية ناقصة ولم تستكمل بالقوانين ذات العلاقة لحد الان .

ثانياً :هناك تناقض صارخ بين تبني الية السوق وبرامج التحول وواقع الاقتصاد العراقي من حيث التركيبة والفاعلية ويظهر لنا تأريخ الفكر الاقتصادي ان الدول الرأسمالية قد تدخلت بالفعل وفرضت قوانينها وقراراتها خلال كل مرحلة او ظرف تعرض النظام الراسمالي فيه الى المخاطر والازمات ولا تزال تتدخل الى يومنا هذا وتمارسه باسلوب اللامركزيةحتى يمكننا القول (المشاكل والازمات راسمالية والمعالجات اشتراكية) اما الدول النامية والمتحولة فهي بامس الحاجة الى الجهاز التخطيطي وبالمشاركة الواسعة لتجمع في يدها القدرات العلمية والتنظيمية والمالية لترشيد الفعالية الاقتصادية وهذا الجهاز التخطيطي يقوم باداء دور تاريخي انتقالي يهيئ الاقتصاد الوطني خلاله لاستيعاب متغيرات هامة تفرضها طبيعة التحولات في الاقتصاد الدولي المعاصر فالتخطيط للتنمية الاستراتيجية (المستدامة) كخيار ومرحلة يعد الاسلوب الافضل والاكثر كفاءة لادارة الاقتصاد العراقي تحت ظرفه الداخلي وتحديات الخارج ويعد مسار ل (9) سنوات مر ومؤلم .

ثالثاً : يعاني الاقتصاد العراقي من اشكاليات وتحديات هيكلية وبنيوية كثيرة اقترنت مع عدم وضوخطط التنمية للقطاعات الاقتصادية او التلكؤ في تنفيذ هذه الخطط وفشل السياسة المالية وضعف السياسة النقدية (مع تحسنها النسبي لاحقاً) على تحقيق الاستقرار المطلوب ، مما عرض ثروات البلد الى التبديد والضياع دون تطوير ملموس لهذا الاقتصاد .

رابعاً : ضعف وعدم تكامل البيئة التشريعية اللازمة لتأهيل القطاع الخاص للعمل والابداع والمساهمة في الاقتصاد العراقي وعدم اكتمال الرؤية الواضحة بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر وعلى الرغم من تاكيد خطة التنمية للمدة (

2010 – 2014) على مسألة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي ، الا ان ذلك لم يتجسد على ارض الواقع بعد الا على نطاق ضيق جداً .

خامساً : بسبب حالة التردي في الاقتصاد العراقي قبل وبعد الاحتلال فقد ساهمت مجموعة واسعة من الاسباب لتفاقم مشكلة البطالة فيه ، وظهور شكل جديد من البطالة تسمى (البطالة القسرية) والتي تختلف عن انواع البطالة الاخرى المألوفة وكذلك عمق الفساد الاداري والمالي وساهم في انتشر ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي والحزبي والسياسي الذي افقد الكثير من العاملين لفرص عملهم لاعتبارات جهوية ومصالح ضيقة ، كذلك اقترنت عملية توفير فرص العمل والتخصيصات المتاحة وهي غالباً ما تكون محدودة جداً ولاتغطي الا نسبة قليلة من البطالة الواسعة .

سادساً : يعد القطاع النفطي المصدر الاول والرئيس للموارد المالية في العراق من العملات الاجنبية وتكمن اهميته الستراتيجية في مساهمته الفاعلة في بناء القاعدة التنموية في العراق واهم مصدر لامدادات الطاقة والمواد الاولية للاستهلاك المحلي وسيواجه القطاع النفطي تحديات عديدة في ظل العولمة الاقتصادية واندماج الشركات العالمية وتطورات السوق النفطية العالمية ، مما سيترك اثاره على مجمل حركة الاقتصاد العراقي وعلى حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى طبيعة مكونات الموازنة العامة وتخصيصاتها الاستثمارية والتشغيلية .

سابعاً :يتصف الاقتصاد العراقي بمزايا وبنية اقتصادية افضل بكثير من الدول النامية اذ توجد الموارد المناسبة والرقعة الجغرافية الصالحة للزراعة والواسعة والموارد المائية المناسبة وتوفر القدرات والخبرات البشرية المؤهلة والموارد النفطية والمصرفية والتنويع الجغرافي كلها عوامل دافعة نحو نجاح تبني سيسة التنويع الاقتصادي للتقليل وعدم الاعتمادية على قطاع واحد (النفطي) للايرادات العامة .

ثامناً : ان الية التحول الخاطئة في الاقتصاد العراقي نحو الخصخصة وبصورة غير سليمة ومتنوعة افقد العراق فرصة واضاع الزمن ليس بالقليل على تصحيح الوضع الحالي ويعرقل القطاعات الاقتصادية (الصناعية بشكل خاص) مما عرض الاقتصاد العراقي الى (الاغراق) في كل المجالات من السلع الزراعية والصناعية والانشائية والاستهلاكية والتي بات يعاني منها السوق العراقي وقتلت الانتاج والصناعة العراقية .

تاسعاً : استطاعت السلطة النقدية بادواتها الجديدة في العراق بعد عام 2003 من خفض معدلات التضخم والسيطرة عليه للمدة (2006 – 2012) عدا استثناءات قليلة جداً وقد انعكس على هذه السيطرة ان تضيف الرفاهية الاقتصادية قوة شرائية حقيقية قدرت بحوالي (21) ترليون دينار مقابل انفاق (2) ترليون على العمليات النقدية والمزادات للعملة والحوالات ، وبفعل مضاعف عمليات السياسة النقدية ، كما ساعدت الاستقلالية للبنك المركزي العراقي في قانونه الجديد بشكل فاعل على اتخاذ القرارات الصائبة والتي تصبفي مصلحة الاقتصاد وساهمت الى حد ما بابعاد السياسة عن القرارات الاقتصادية .

عاشراً : لقد تعرض قطاع السياحة في العراق الى الاهمال والتدمير وعدم الرعاية في الوقت الذي يتميز فيه العراق بقدرات كبيرة جداً ومتنوعة في هذا القطاع وبالتالي فهو يعد مصدراً بديلاً عن النفط وصناعة واعدة في تحقيق الايرادات من العملات الاجنبيةالكبيرة ويتطلب توفير الاستقرار والامن وانتهاء التجاذبات السياسية .

احدى عشر : على الرغم من حجم الموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد العراقي فهو لايزال اقتصاد ريي ، ومؤسساته يغلب عليها الطابع البيروقراطي ، وفي ظل تدني مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي وعدم فاعليتها ، فاين الاثار التي يمكن ان يتعرض لها الاقتصاد العراقي من جراء انضمامه الى منظمة التجارة العالمية

WTO تعتمد الى حد كبير على مدى قدرته في تكييف سياساته الاقتصادية والتنويع الاقتصادي وتحسين قدرته التصديرية باعتماد المواصفات النوعية العالمية للصناعات المحلية ومن المفيد جداً ان يعمل العراق بكل جدية من اجل استكمال مستلزمات الانضمام لهذه المنظمة للمزايا الواسعة اتي يمكن الحصول عليها .

اثنا عشر :

واجهت الموازنات العامة في العراق اشكاليات وتحديات عديدة الا ان موازنة العراق لعام 2012 هي الاكبر بعد السعودية عربياً ، مما سيعطي مؤهلات واسعة لاقامة المشاريع الاستثمارية على عكس الموازنات السابقة لها طغت التخصيصات التشغيلية عليها وبذلك يتحول العراق الى ورشة استثمارية كبيرة بفضل الخطة التنموية الستراتيجية التي وضعت مؤخراً ، اما تميز الميزانية (على الرغم من بعض التحفظات) الاستثمارية لهذا العام فقد فقد ارتفعت عن ميزانية عام 2011 الى نسبة 35 % بعد ان كانت 31 % وكذلك تم تقليل الموازنة التشغيلية من 70% الى 65 % ويعد تميزاً مهماً لانه سيساعد على تنفيذ مشاريع كبيرة في مجال الاستثمار مع التركيز على قطاعي الكهرباء والنفط .

ب – التوصيات :

اولاً : ينبغي توضيح طبيعة النظام الاقتصادي وفلسفته والالية التي يسير عليها وتحديد الموقف من دور الدولة في الانشطة الاقتصادية والية التحول والخصخصة والية تطوير القطاع الخاص والموقف من خصخصة القطاع النفطي وان يكون هناك التزام سياسي وحكومي بذلك مع تهيئة اجتماعية .

ثانياً : تبني اصلاحات اقتصادية تتمحور حول دعم سياسة التنويع الاقتصادي ومعالجة التحديات التي تواجه نشاط هذه القطاعات والتركيز على تطوير القطاعين الزراعي والصناعي لاسيما للسلع التي تمتلك ميزة نسبية او تنافسية وكذلك للسلع التي تسد جزء من الطلب .

ثالثاً : تحويل ادوات السياسة النقدية بعد سيطرتها على التضخمفي الاقتصاد العراقي ان تجعل سعر الصرفبين الدولار والدينار (1 :10) اي دولار واحد مقابل عشرة دينار والى هدف حيوي اخر الا وهو الحد من البطالة الكبيرة نظراً لما لها من مخاطر وانعكاسات اجتماعية واقتصادية وامنية وكذلك ابعاد السياسة النقدية عن الاهداف السياسية اي لابد من الفصل والتفريق بين السياسة والاقتصاد على الرغم من انهما (وجهان لعملة واحدة) وتفعيل الادوات النقدية للبنك المركزي وتطوير وزيادة فاعلية سوق العراق للاوراق المالية وتفعيل القطاع المصرفي ،

رابعاً : تبني استراتيجية ملائمة وواضحة للقطاع الزراعي الذي يعد الاكثر قدرة على استيعاب الايدي العاملة مع توفرمقومات هذا التطوير من اجل زيادة الانتاج والانتاجية وتقليل الاعتماد على الاستيرادات الغذائية ويرتبط ذلك حتماً بصياغة جديدة لسياسة مائية فعالة في العراق .

خامساً : تنويع الهيكل الانتاجي لزيادة القيمة المضافة وسد الحاجة وتوفير فرص عمل اكثر للعمالة الوطنية ومن خلال برامج استثمارية مكثفة لاستثمار المزايا المتاحة لتنويع الهيكل الاقتصادي في العراق لضمان تنمية مستقرة على المدى البعيد وتقليل المخاطر التي يفرضها الاعتماد شبه التام على القطاع النفطي .

سادساً : تجنب تسيس البرامج المتصلة بتنمية القطاعات والصناعات المتوسطة والصغيرة والتقليل الى اقصى حد من التدخلات والضغوطات السياسية فيما يتعلق بوضع هذه البرامج وتصميم استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن الاستثمار الفعال للموارد المتاحة ومعالجة الاشكاليات والتحديات للاقتصاد العراقي .

سابعاً : ابقاء الحلقات الاستراتيجية في القطاع النفطي تحت سيطرة الدولة وتحديد اهدافه على المستويين المتوسط والبعيد ، واخضاع قراراته للشفافيه والمساءلة واتخاذ خطوات جدية في تعويض التخلف الزمني السابق لمواكبة التطورات التقنية والادارية والتسويقية الحديثة في العالم وان نعيد تصميم الصناعة النفطية في العراق وفق اسس جديدة للانتاج والتشغيل والاسعار والاجور والاسواق .

ثامناً : اعادة تنشيط عمل المصارف المتخصصة (الزراعي الصناعي العقاري) لتسريع عملية النمو والتنمية ولضمان نجاح سياسة التنويع الاقتصادي واستراتيجيات التنمية القطاعية والمكانية والتي تعدها السلطات النقدية هدفاً حيوياً .

تاسعاً :تطوير العنصر البشري عن طريق زيادة فرص التعليم بمراحلها المختلفة وفق معايير ورؤية جديدة معاصرة تستجيب لمتطلبات سوق العمل ونوعية العمالة المعاصرة من مهارات وكفاءات لان العنصر البشرييعد احد اهم العوامل الرئيسة في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة .

3- المصادر :

1- الدستور العراقي الجديد ، جريدة الوقائع العراقية ، 2011 .

2- الامم المتحدة (الاسكوا) التنويع الاقتصادي في البلدان النامية المنتجة للنفط ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، 2001 .

3- د. شريف محمود العاني : مشروع حقل عكازالنفطي ، الواقع والافاق ، بحث مقدم الى ندوة فرص استثمار الصحراء الغربية ، جامعة الانبار ، مركز دراسات الصحراء 2010 .

4- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء المجموعة الاحصائية السنوية (2008-2009)

5- د. فلاح خلف الربيعي : واقع ومستقبل الصناعة النفطية في العراق ، الصبح ، العدد 814 نيسان 2006-

ظاهرة البطالة في العراق – الاسباب وسبل المعالجة ، الصبا الاليكترونية ، 2010 .

6- د. علي توفيق الصادق : السياسات النقدية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، 2006 .

7- د. سنان الشبيبي : السياسة النقدية في العراق ما بعد 2003 ، صندوق النقد العربي ، 2007 .

8- د. مظهر محمد صالح : السياسة المالية في العراق بين المدخل الصعب والمخرج الامثل ، بغداد ، 2009 –

تقييم اداء السياسة النقدية في العراق ، بحث غير منشور ، ايلول 2009 .

9- د. ثريا عبد الرحمن الخزرجي : السياسة النقدية في العراق بين ارث الماضي وتحديات الحاضر، بحث غير منشور ، ايلول 2010

- دور اسعار الصرف في تجاوز بعض الازمات الاقتصادية ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد العد 34 لسنة 2005 .
- تقييم اداء السياسة النقدية في العراق والحد من التضخم ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد العدد 45 لسنة كانون الاول ، 2007 .

10-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء : مؤشرات احصائية عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2007-2010) تشرين الثاني 2011 .

11- البنك المركزي العراقي : المديرية العامة للابحاث، نشرات سنوية مختلفة .

12- د. مكي محمد ردام : سياسة العراق المالية والنقدية ، مجلة مرافئ العدد العدد لسنة 2009 .

13- وزارة التخطيط : الجهاز المركزي للاحصاء ، دائرة الحسابات القومية للسنوات 2007-2010

14- وزارة المالية : دائرة الموازنة تقديرات اولية للموازنة السنوية لعام 2012 ، منشور في جريدة الصباح العدد 2011 لسنة 2011

15- وزارة التخطيط : دائرة الانفاق الاستثماري ، حجم التخصيصات السنوية على مستوى القطاعاتالاقتصادية للمدة 2006-2009 ، العراق ، بغداد

16- د. محمد سلمان العاني : البطالة القسرية المفروضة شكل جديد للبطالة في العراق بعد الاحتلال ، جامعة الانبار ، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 8 لسنة 2010 .

17- هشام ياس شعلان : اصلاح الاقتصاد العراقي رصيد الماضي وتوقعات المستقبل ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، عدد خاص بالمؤتمر السابع، تشرين الثاني ، 2005 .

18- محمد زاهي المغيري : العولمة وسيادة الدولة الوطنية ، ندوة العولمة – التعامل والتفاعل ، جامعة الامارات العربية المتحدة، ابو ظبي 2003 .
19- د. احمد فاروق غنيم : الديمقراطي واقتصاد السوق ، واشنطن ، مركز المشوعات الدولية الخاصة، الطبعة الاولى ، 2005
20- باسم عبد الهادي حسن : الطالةفي الاقتصاد العراقي (الاسباب المراحل ، الحلول) ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2005 .
21- د. اديب قاسم شندي : الخصخصة في الاقتصاد العراقي ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوت ، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 4 ، 2006 .
22- د. علي عبد محمد الراوي : اتجاهات ومهام السياسة الاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقي ، بحث مقدم الى الندوة العلمية (الاقتصاد العراقي الواقع والطموح) جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية ، العدد ، 2005
23- د. احمد الكواز واخرون : الديون الخارجية والتعويضات ، حالة العراق ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004 .
24- د. همام الشماع : المشروعية السياسية والقانونية لديون وتعويضات العراق ، مركز العراق للدراسات الاسنتراتيجية ، ندوة (رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي) العدد 3 ، 2006 .
25- د. علي حسن : انعكاسات المديونية الخارجية على واقع الخدمات العامة في العراق ، مركز الشيرازي الدولي للدراسات ، واشنطن ، 2008 .
26- د. باسل البستاني : جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة بين منابع التكوين ومواقع التمكين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، حزيران 2009 .
27- د. مهدي الحافظ : تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق ، بحث مقدم الى الندوة العلمية دور الاستثمارات الاجنبية في الاقتصادات العربية ، معهد التقدم للسياسات الانمائية واتحاد رجال الاعمال ، لبنان 2007 .
28- د. مدحت القريشي : التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر ، ط1 ، 2007 .
29- راضي محسن داود : اقتصاديات الانتاج الزراعي في العراق
30- د. محمد نجم : ستراتيجية التنمية الزراعية في العراق ، جريدة الصباح الاليكترونية ، 2009 .
31- د. علاء فرحان طالب : تقويم جودة الخدمات السياحية الدينية من وجهة نظر الزائرين ، دراسة ميدانية كربلاء ، مجلة اهل البيت ، العدد 4 ، 2005 .
32- د. نوزاد عبدالرحمن الهيتي : التنمية المستدامة في دولة قطر الانجازات والتحديات ، الدوحة ، ط1 ، 2008
33- وزارة النقل والمواصلات ، المديرية العامة للموانئ العراقية ، 2006 .